# تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

**إعداد**

**د.حسناء عطية حامد محمد**

**مدرس بقسم المحاسبة**

**كلية التجارة– جامعة المنصورة**

## المقدمة

أدى التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم إلى انحراف الإدارة عن وظيفتها كوكيل عن المساهمين تعمل على تعظيم مصالحهم إلى اتخاذ مجموعة من القرارات تزيد من دالة منفعة الإدارة نفسها والتي ترتب عليها ظهور مشاكل الوكالة ، وتستخدم الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية مجموعة من الممارسات والتي ربما تكون غير قانونية أحيانا لتخفيض دخل الشركة المعلن، و يعد التخطيط الضريبي أحد أهم هذه الممارسات في الآونة الحالية والذي قد يأخذ شكل تعسفي للتهرب من سداد الضريبة المستحقة مما يؤدي إلى نقص الأموال العائدة إلى الدولة وهذا من أسباب الفضائح المالية التي طالت كبرى الشركات في العالم و يعتبر التخطيط الضريبي أحد الأدوات المالية التي تستخدمها منظمات الأعمال والشركات في التخطيط الإداري بصورة عامة والتخطيط المالي بصورة خاصة، فإتباع سياسات واستراتجيات التخطيط الضريبي تساعد الممولين في تخفيض قيمة الضريبة المستحقة ، ويوجد التخطيط الضريبي في البيئة المصرية منذ نشأة القوانين الضريبية وتتزايد ممارسته مع تزايد الاستثمارات الأجنبية في مصر ووجود الشركات متعددة الجنسيات و التي يوجد ضمن تنظيمها الادارى أقسام أو إدارات ضريبية متخصصة وخبراء تخطيط ضريبي فضلا عن استعانتهم بمكاتب الاستشارات الضريبية الكبرى التي يتوافر لديها الخبراء في هذا المجال ، وبالرغم من ذلك فعند دراسة قانون الضرائب المصري يتضح عدم وجود مواد ترشد الممول المصري لبعض آليات التخطيط الضريبي كما هو الحال في بعض قوانين الدول المتقدمة مثل بريطانيا و أمريكا فنظرة الإدارة الضريبية المصرية للتخطيط الضريبي سلبية فقد وصل الأمر إلى إصدار المادة ٩٢ مكرر في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والتي أوضحت انه لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الإغراض الرئيسية لها تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، وتعد القوانين الضريبية من العوامل المؤثرة على المناخ الاستثماري لأي دولة وعلى قيمة الشركات والتي تستهدف تحقيق وفر ضريبي من خلال تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة لإعادة استخدام هذه الوفورات في تمويل أوجه استثمارات جديدة بما يعود بالنفع على حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركات والتغلب علي مشاكل الوكالة والتي تستهدف آليات الحوكمة (خاصة لجنة المراجعة) القضاء عليها .

وبما أن حوكمة الشركات Corporate Governance عبارة عن نظام هيكلي لتشغيل ورقابة الشركة من خلال نظرة إستراتيجية ذات أهداف طويلة الأجل تتكامل مع المتطلبات القانونية والتشريعية لتحقيق التوازن بين جميع أهداف أصحاب المصالح لذا يبرز دور الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة– لجنة المراجعة) باعتبارها المسئولة عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية المتعلقة بسير أعمال الشركة وبقائها في سوق المنافسة وتعظيم قيمتها فمثل هذه القرارات الاستثمارية والمالية لتلك الشركات تؤثر على مبلغ الضريبة الواجب دفعه إلى السلطات الضريبية لذا فانه يقع على عاتق إدارة تلك الشركات المواءمة بين زيادة الأرباح وتخفيض العبء الضريبي بالطرق القانونية إلى أقل قدر ممكن مما يؤثر ايجابيا على قيمة المنشأة.

## طبيعة المشكلة

ظهرت في الآونة الأخيرة العديد من المشاكل الضريبية بين الممولين ومصلحة الضرائب ، ويرجع ذلك إلي كثرة التعديلات التشريعية وغموض وثغرات نصوص القوانين الضريبية خاصة قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ مما أدي إلي لجوء الممولين إلي الاستعانة بخبراء الضرائب لما لديهم من علم ووعي بهذه التشريعات والثغرات فيها وفن التعامل مع هذه القوانين مما ترتب عليه زيادة الطلب علي خدمات التخطيط الضريبي التي يتم تقديمها للممولين بهدف تخفيض الضريبة المستحقة أو تجنبها أو تأجيلها لفترات تالية دون مخالفة القوانين والتشريعات بمعنى تخفيض الالتزامات الضريبية بشكل قانوني إلي أقل حد ممكن ، فالتخطيط الضريبي الجيد ينعكس بالضرورة على استفادة الشركة من التغطية التمويلية وتعظيم ثروة الملاك عند تحقيق الوفورات الضريبية مما ينعكس بالإيجاب في زيادة التوزيعات للسهم أو زيادة حقوق الملكية (عبد اللطيف ،٢٠١٥،ص٢٨).

وقد تناولت العديد من الدراسات تحليل مشكلات استخدام التخطيط الضريبي في إبراز دور الربح الضريبي في التأثير على القرارات الاستثمارية للشركات و استخدامه كأداة لزيادة قيمة المنشأة أو لبيان أثره على الأداء المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية(الشيخ ،٢٠١٦،ص٩١٣)، ومع استمرار تركيز الحكومات على زيادة الضرائب لمواجهة أعباء الموازنة العامة المتزايدة باستمرار، أصبح من المهم للمنشات فهم أهمية التخطيط الضريبي المبكر لمساعدتهم في تقييم أي عمليات استحواذ أو اندماجات أو تغيير للشكل القانوني حيث يستطيع المهنيون المتخصصون بخبراتهم وكفاءتهم في التعرف على الآثار الضريبية في وقت مبكر لأخذ الاحتياطات اللازمة، ولذا أصبح نجاح معظم الشركات المساهمة في تحقيق استراتيجياتها المالية وتعظيم قيمتها يعتمد على مدى دقة حساب الالتزامات الضريبية، فالمراجعين الذين يقدموا الاستشارات الضريبية لديهم القدرة والخبرة الكافية لتحقيق ذلك وقد حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات تنظيمية من اجل تحسين خدمات بخلاف المراجعة التي يقدمها المراجع لعملائه وخاصة الخدمات الضريبية بشكل خاص، وكان من أهم هذه التغييرات صدور قانون (SOX)[١] وإنشاء (PCAOB) وما أصدره من قواعد تشترط أنه في حالة الحصول على الخدمات الضريبية وخدمات المراجعة من نفس شركة المراجعة ضرورة موافقة لجنة المراجعة في الشركة على الحصول على هذه الخدمات من المراجع بحيث تشمل هذه الموافقة مجال وحدود ونوع وإتعاب الخدمات الضريبية التي يقدمها المراجع، كما حدثت العديد من التغييرات القانونية والتنظيمية في البيئة المصرية منها على سبيل المثال التعديلات التي أدخلت على القوانين الضريبة المصرية فيما يتعلق بمادة التخطيط الضريبي، بالإضافة إلى إنشاء وحدة لمراقبة جودة أعمال مراقبي الحسابات

[١] –أصدر الكونجرس الامريكى قانون Sarbanes–Oxley سنة ٢٠٠٢ بهدف حماية المستثمرين والمصلحة العامة، وتدعيم واستعادة ثقة المجتمع بالمهنة والأسواق المالية، من خلال إصلاح الممارسات المحاسبية والمهنية وأعمال الرقابة عل خلال إصلاح الممارسات المحاسبية والمهنية وأعمال الرقابة على الشركات ، ويحتوى هذا القانون على العديد من القواعد المتعلقة بمهنة المراجعة والتي أحدثت تغيرات أساسية بالنسبة للمهنة والرقابة عليها، ومن أهم تلك التغيرات إنشاء مجلس للإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB)

المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية ، وتطرح هذه التغييرات في البيئة العالمية والمصرية تسأل هام هل ترتب على حدوث هذه التغييرات تفاوت في مستوى التخطيط الضريبي في شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ؟؟ أيضا في ضوء الشروط التي فرضها (PCAOB) ما هو تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية للحوكمة ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة ؟؟

**هدف البحث**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة واختبار تأثير التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات و مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وينقسم هذا الهدف إلي عدة أهداف فرعية كالتالي:-

١- دراسة أثر القوانين الصادرة والتغييرات التنظيمية في البيئة المصرية على مستوى التخطيط الضريبي في القوائم المالية لشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية.

٢- دراسة تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ( مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على مستوى التخطيط الضريبي في القوائم المالية لشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية ودراسة انعكاس هذا التأثير على قيمة المنشأة .

**أهمية البحث**

تعتبر السياسات الضريبية من أهم الأدوات التي يتم توظيفها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة والتي تعمل علي تنمية وتشجيع وجذب الاستثمارات للأسواق المصرية لما لها من دور هام وحيوي في تنشيط عجلة الاقتصاد القومي ومن أهم هذه السياسات سياسة التخطيط الضريبي والتي تعد من أهم الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة للاستفادة من المزايا والتغيرات القانونية في تخفيض الالتزام الضريبي أو تعظيم ما تكتسبه الشركة من صافى الوفورات الضريبية وكل هذا يتوقف على مدى القدرة على استغلال القوانين والاستفادة من الحوافز الضريبية وتحقيق التكامل مع آليات حوكمة الشركات في إتباع سياسة استثمارية مفيدة مما ينعكس ايجابيا على قيمة الشركات ، ويمثل هذا البحث امتداد للبحوث المتعلقة بدراسة العلاقة بين الممارسات المختلفة لإدارة الإرباح وآليات حوكمة الشركات كما يقدم دليل تطبيقي على أن آليات الحوكمة وخاصة لجنة المراجعة الفعالة تستطيع الموازنة بين فوائد وأضرار ممارسات التخطيط الضريبي بالنسبة للشركات والذي يعد مجال مهم وحيوي يحظى باهتمام المنظمين والمستثمرين والمهنيين .

**حدود البحث**

١- يقتصر البحث على تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ( مجلس الإدارة – لجنة المراجعة) على مستوى التخطيط الضريبي فى ضوء القوانين الضريبية المصرية والتعديلات عليها والتغييرات التنظيمية في البيئة المصرية.

٢- تقتصر عينة البحث على ٦٠ شركة مساهمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وتمتد فترة الدراسة من ٢٠٠٧:٢٠١٦.

٣- يقتصر البحث على استخدام نسبة Tobin's Q فقط كمقياس لقيمة المنشأة لاتفاق العديد من الدراسات السابقة على أنها تمثل مقياس حقيقي لقيمة المنشأة.

**منهجية البحث**

تعتمد الباحثة على المنهج الاستنباطي من خلال الإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث وأهم الإصدارات والتشريعات والقوانين الضريبية ، كما تتبع المنهج الاستقرائي من خلال قياس مستوى ممارسة التخطيط الضريبي في القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية في الفترة محل الدراسة (٢٠٠٧ :٢٠١٦) بهدف اختبار فروض الدراسة وتقديم تفسيرات منطقية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة .

**خطة البحث : ينقسم البحث إلى عدة نقاط**

١- المفهوم الصحيح للتخطيط الضريبي والفرق بينه وبين التهرب الضريبي

٢- الآليات الداخلية للحوكمة و مستوى التخطيط الضريبي

٣- انعكاس التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة .

٤- الدراسات السابقة واشتقاق الفروض

٥- الدراسة التطبيقية

٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

٧- المراجع

## ١- المفهوم الصحيح للتخطيط الضريبي والفرق بينه وبين التهرب الضريبي

تناولت العديد من الدراسات مفهوم التخطيط الضريبي حيث ذكر(محمد ،٢٠١٠،ص٤) أن التخطيط الضريبي يمثل " تلك الإجراءات التي يقوم بها المكلف من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية الواجب دفعها دون أن تتعارض تلك الإجراءات مع القوانين المعمول به" ، في حين أوضح (إبراهيم ،٢٠١٢،ص ٦) أن التخطيط الضريبي يتمثل فى التخطيط لتجنب دفع الضريبة إذا أمكن ذلك قانوناً وتعتبر عملية التخطيط الضريبي عملية مستمرة ولا تتوقف على فترة محددة أو على معالجة بند معين

مالياً أو محاسبياً وإنما تأخذ في الاعتبار كل القرارات الإدارية والتي تعرف بالاستراتيجيات الضريبية ، كما أوضح (على وعبد الرحمن ،٢٠١٤،ص٥٨٦) أن التخطيط الضريبي يتمثل في الاستفادة من الحوافز والمزايا الضريبية التي تسمح بها القوانين والتشريعات الضريبية في الدول التي تمارس فيها الشركات نشاطها الاقتصادي .

وترى الباحثة أن التخطيط الضريبي أحد أنواع التخطيط التي يقدمها المهنيون لعملائهم بهدف تخفيض قيم الضرائب المستحقة عليهم بطرق قانونية ، ويتمثل الهدف الرئيسي للتخطيط الضريبي في تنظيم الأنشطة المالية للعميل بطريقة تقلل من القيمة الحالية للأعباء الضريبية ، ومن ثم تعظيم الثروة المتراكمة التي تم اكتسابها خلال فترة زمنية معينة ولذا يمكن تسميته بالتخطيط الضريبي Tax planning أو التجنب الضريبي Tax avoidance حيث لايوجد فرق بين التخطيط الضريبى والتجنب الضريبى من ناحية التطبيق فالكثير من الدراسات السابق عرضها تعتبرهما وجهان لعملة واحدة فكل منهما يستهدف تخفيض الالتزامات الضريبية أو تأجيل سدادها عن طريق اتباع سلسلة إجراءات منظمة دون مخالفة القوانين الضريبية المعمول بها، فأغلب استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تطبقها الشركات تدور حول اختيار المعالجة أو السياسية المحاسبية التي عن طريقها تحصل على خصم ضريبي أو ائتمان ضريبي مثل توقيت شراء المعدات وتوقيت الاعتراف بالإيراد و التعديلات المستمرة بين أطراف العلاقة للشركات المرتبطة من شركات زميلة إلى شقيقة وتابعة وفروع ومراكز خدمات ومكاتب تمثيل للاستفادة المستمرة من مزايا التخطيط الضريبي وذلك لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي، ، كما أن الإدارة الضريبة المصرية ترى أن التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي هما نفس الشئ ويتضح ذلك من نص المادة ٩٢ مكرر من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والسابق عرض نصها، ولذا يعتبر التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي نفس الشئ لأنهما يستهدفا نفس الهدف وهو تخفيض أو تأجيل سداد الضريبة ولهذا ترى الباحثة أنه من الخطأ التفرقة بين التخطيط والتجنب الضريبي

بينما يوجد اختلاف بينهما وبين التهرب الضريبي Tax Evasionو الذي يمثل استخدام الممول لأساليب غير مشروعة لعدم دفع الضريبة نهائيا وليس تخفيضها أو تأجيل سددها ، وفى نفس السياق أوضح (عبد الخالق ، ٢٠١٥،ص ٧:٥) أنه يمكن التفرقة بين نوعين من التخطيط الضريبي وهو التخطيط الضريبي المشروع والتخطيط الضريبي غير المشروع Aggressive & non– Aggressive Tax Planning ، حيث يمثل التخطيط الضريبي غير المشروع إتباع الممول للخيار القانوني غير الملائم أو غير الضروري للقيام بالاتفاق أو الصفقة أو العملية مقارنة بالخيار الملائم مما يؤدى إلى الحصول على مزايا ضريبية لا يقصدها القانون سواء للممول أو لطرف ثالث، كما ذكر (محمود ،٢٠١٦،ص١٦)

أن التخطيط الضريبي عالميا ينقسم إلى تخطيط قانوني شرعي تشجعه الأنظمة الضريبة المختلفة وتخطيط غير قانوني ترفضه كل الأنظمة.

وترى الباحثة أن التخطيط الضريبي غير المشروع أو التخطيط الضريبي التعسفي كما يسمى في بعض الدراسات السابق عرضها ما هو إلا تهرب ضريبي مخطط وأن الخلط بينه وبين التخطيط الضريبي بتسميته تخطيط ضريبي غير مشروع أو تعسفي هو السبب الرئيسي وراء تباين نتائج الدراسات السابقة من حيث تأثير التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة ، ولذا من الأفضل أن تستخدم مصطلحات التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي ، كما ترى الباحثة إن تقسيم التخطيط الضريبي إلى تخطيط قانوني وغير قانوني خطأ ففى التهرب الضريبي يستغل الممول ثغرات القوانين الضريبية للتهرب من سددها فهو من هذه الناحية يعد تخطيط قانوني على درجة عالية من الإتقان ولكن هدفه هو الذي يعد غير مشروع أو غير قانوني .

**أ/١ مفهوم التخطيط الضريبي من منظور نظرية الوكالة وعدم تماثل المعلومات**

يعد التخطيط الضريبي أحد أهم ممارسات إدارة الأرباح في الوقت الحالي حيث تزايدت هذه الممارسات بعد انفصال الملكية عن الإدارة وظهور مشاكل الوكالة الناتجة من تعارض المصالح واختلاف هدف الوكيل (الإدارة) عن الموكل (الملاك) ، حيث تأخذ الإدارة قرارات تستهدف من خلالها التأثير على صافى الربح المعلن عنه وذلك من خلال التقديم أو التأجيل في توقيت هذه القرارات والمفاضلة فيما بينها وهو ما يترتب عليه من تغير حقيقي في قيمة المنشأة ، فالإدارة لديها الحرية في اختيار سياساتها المحاسبية التي تطبقها طالما يتم الإفصاح عنها وعلى ما يطرأ عليها من تغيرات وأنه قد تم الإشراف على إعداد القوائم المالية ومراجعتها من قبل لجنة المراجعة والمراجع الخارجي ، ولكن عدم توافر الوعي والإدراك والفهم الكامل لمستخدمي القوائم المالية إما لعدم توافر الخبرة المحاسبية والمالية أو لعدم تماثل المعلومات بينهم وبين الإدارة أصبح الدافع الرئيسي وراء ممارسات إدارة الأرباح بشكل عام والتخطيط الضريبي بشكل خاص هو الانتهازية الإدارية والتي تعنى استهداف الإدارة من وراء قراراتها المختلفة تحقيق منافعها الشخصية في المقام الأول على حساب مصلحة جميع الأطراف الأخرى.

وقد ذكر (wang,2010,pp22:20) انه يوجد منظورين لإدارة الأرباح وهما منظور انتهازي ومنظور معلوماتي ، حيث يقصد بالمنظور المعلوماتى وجود معلومات خاصة لدى الإدارة تتخذ على أساسها ما تطبقه من استراتيجيات وسياسات ، فتوفر هذه المعلومات الخاصة لدى الإدارة فقط والتي أحيانا ما تحجب هذه المعلومات تماما لتحقيق منافعها الذاتية يترتب عليه وقوع مشاكل الوكالة .

وترى الباحثة أن كلا من المنظور الانتهازي أو المنظور المعلوماتى لإدارة الأرباح يعتبرا السبب الرئيسي وراء النظرة السلبية لممارسات التخطيط الضريبي في الدراسات السابقة وفى الدول النامية ومنها

مصر فموقف الإدارة الضريبة في مصر من المادة الخاصة بالتخطيط الضريبي يؤكد أنها لا ترى سوى الدافع الانتهازي وراء التخطيط الضريبي فهو الذى يجعل الشركات أكثر تعسفا في ممارساتها الضريبة مما يؤثر سلبا على المجتمع بكامله ، ولذا ترى الباحثة أنه إذا كان الهدف الحد من الممارسات الضريبية التعسفية (التهرب الضريبي) لا يكون ذلك بمنع التخطيط الضريبي والحرمان من دوره الفعال في جذب الاستثمارات الأجنبية وقيام الشركات المتعددة الجنسيات ولكن من خلال زيادة الشفافية والإفصاح في التقارير المالية والتطبيق الجيد لآليات الحوكمة لتأثيرها الايجابي على مستوى التخطيط الضريبي ودورها في الموازنة بين أخطاره وفوائده ، فالتخطيط الضريبي أصبح أداة هامة لتعظيم قيمة المنشآت وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة ( Wilson,2009) ( wang ,2010، ولذا يتم توضيح أثر التطبيق الجيد لآليات الحوكمة على مستوى التخطيط الضريبي في النقطة التالية .

## ٢- الآليات الداخلية للحوكمة و مستوى التخطيط الضريبي

**٢/١مجلس الإدارة :**

يشكل مجلس الإدارة من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته بما في ذلك تشكيل لجانه، ومجلس الإدارة هو السلطة المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقا لنظامها الأساسي كما يجب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية مما يجلب نفعا للمجلس وللشركة ، وطبقا لأفضل الممارسات الدولية يتم مراعاة مزيج أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو عقيدة ، وفي جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين مراعاة أن يكون العضو قادرا على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضا مع مصالح أخرى له، ويتولى مجلس الإدارة انتخاب رئيس المجلس وتعيين العضو المنتدب، ولا يفضل الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (الازدواجية) (الدليل المصري لحوكمة الشركات ، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية – الإصدار الثالث– أغسطس ٢٠١٦).

وقد تباينت نتائج الدراسات من حيث تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي فعلى سبيل المثال أكد (Minnick and Noga, 2010،Wilson,2009 على وجود ارتباط قوى بين أداء وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التخطيط الضريبي ، بينما أوضح ( khaoula and Ail , 2012 ) التأثير السلبي لازدواجية دور المدير التنفيذي على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة لان الشركات في هذه الحالة تكون أكثر تعسفا في الاستراتيجيات الضريبية التي تطبقها ، حيث توجد علاقة قوية بين عقود المكافآت والتعويضات والتخطيط التعسفي ، وترى الباحثة أن هذا التباين في نتائج الدراسات الخاصة بدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية– الحجم– ازدواجية

دور المدير التنفيذي) ومستوى التخطيط الضريبي والسابق عرضها يرجع إلى التفاوت في قوة أو ضعف آليات الحوكمة التي تطبقها الشركات .

**٢/ ٢ لجنة المراجعة**

تعد لجنة المراجعة آلية محورية من آليات حوكمة الشركات ، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها . على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات علي الأقل في السنة بمعدل اجتماع كل ثلاثة شهور. وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة فى أداء مسئولياته، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي ، وضبط جودة التقارير المالية (عبد الفتاح ،٢٠١٣، ص ١٨).

وقد أكدت دراسة (Nasser ,2015) ( Aldamen ,et al ,2012,pp977:981) أن استقلالية لجنة المراجعة تتزايد مع توافر عدة عوامل أهمها حجم مجلس الإدارة وخبراتهم وتخصصاتهم ويتناقص هذا الاستقلال مع انخفاض تلك العوامل بمعنى أخر استقلال لجان المراجعة يرتبط بتخصصات أعضاء لجان المراجعة ، في حين استهدف (سامي ،٢٠١١، ص٢٣٥-٢٣٦) الوقوف على ماهية المحددات التي تؤثر في تعيين أعضاء في لجان المراجعة من ذوى التأهيل المحاسبي وعما إذا كان تشكيل لجان المراجعة يحتوى على الخبرة المحاسبية ومدى تأثيره في جودة التقارير المالية ، وخلصت الدراسة إلى أن تشكيل لجان المراجعة من ذوى الخبرة المحاسبية يعتبر مؤشراً جيد على جودة حوكمة الشركات ، وهذه الجودة لا تتحقق في ظل تشكيل لجان المراجعة من خبرات مالية فقط ولذا توصى هذه الدراسة بان يراعى في تشكيل لجان المراجعة أن تضم على الأقل عضواً من ذوى الخبرة المحاسبية ، فالتأهيل العلمي والخبرة المحاسبية لأعضاء لجان المراجعة يحتل مكانة أكبر من الخبرة المالية

ويقصد بالخبرة المالية والمحاسبية أن تضم عضو على الأقل خبير مالي يستطيع من خلال التعليم والخبرة على فهم مبادئ المحاسبة المقبولة عاما و تقييم التطبيق العام لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها فيما يتعلق بتقديرات الاحتياطيات المتراكمة ومراجعة الحسابات و إعداد وتحليل وتقييم البيانات المالية فهم الضوابط الداخلية وإجراءات الإفصاح المالي وفهم مهام لجنة المراجعة (الدليل المصري لحوكمة الشركات ، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية – الإصدار الثالث– أغسطس ٢٠١٦).

فالتخطيط الضريبى بمعناه الواسع مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة اختيار المعاملات أو إعادة تشكيلها إما لزيادة الدخل بعد اقتطاع الضريبة او زيادة التدفقات النقدية بعد

الضريبة ، وإعادة هيكلة هذه المعاملات المعقدة يتطلب مستوى عال من الخبرة للتعرف على الآثار المالية المحتملة والتأكد من المعالجة المحاسبية السليمة وتقييم المقترحات التى تعمل على خفض ضرائب الدخل وتتزايد كفاءة هذا التقييم مع ارتفاع مستوى الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة لمراجعة، خاصة مع وجود المخاوف والشكوك التى تحيط بالتخطيط الضريبى من أن يتحول إلى تخطيط تعسفي والذي قد يؤدى إلى تزايد الضرائب والفوائد والغرامات أو محاولة الاستفادة من استراتيجيات التخطيط الضريبى لتحقيق منافع خاصة للمديرين ، ففى مثل هذه المواقف تعد الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة عامل حاسم فى التقييم المحاسبي للمخاطر الناشئة عن تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبى، ، فالخبرة المحاسبية تمكن أعضاء اللجنة من تحديد كيفية اعادة هيكلة المعاملات المالية لتخفيض المدفوعات الضريبية ، وترى الباحثة أن ألية لجنة المراجعة هى القلب النابض وسط أليات حوكمة الشركات من خلال قيامها بدورها الاشرافى والتقويمى لأداء كافة الاطراف المعنية وخاصة فيما يتعلق باختيار استراتيجيات التخطيط الضريبى التى يتم تطبيقها

## ٣- انعكاس التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي علي قيمة المنشأة

إن انفصال الملكية عن الإدارة في الوحدات الاقتصادية و السعي الدائم من قبل الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية ولو على حساب أهداف الوحدة و ملاكها وعدم وجود اجراءات للحد من هذه التصرفات يؤدي إلى التأثير السلبي في القيمة السوقية للأسهم ممايضر بقيمة المنشأة ويضر بجميع أصحاب المصالح ، وهذا مايفسر الربط المباشر بين تطبيق آليات حوكمة الشركات و حدوث زيادة في القيمة السوقية للأسهم بمعنى زيادة قيمة المنشأة فالتطبيق الجيد لاليات الحوكمة وخاصة لجنة المراجعة ومجلس الادارة يعنى الإدارة الجيدة والتي تعمل على التوازن بين جميع أصحاب المصالح .

ويقصد بقيمة المنشأة القيمة السوقية للمنشأة والتى تتوقف على سعر بيع الأسهم فى سوق تداول الأسهم , مع الاخذ فى الحسبان معدلات الخصم المناسبة للتدفقات المتوقعة أو المحتملة فى المستقبل ، وتتأثر قيمة المنشأة في المقام الاول بالقرارات الاستثمارية والتمويلية وهذا ما يفسر تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة فهو احد أشكال التخطيط المالى الذى يحقق وفورات او سيولة يعاد ضخها فى اوجه استثمارية جديدة ، فقيمة المنشأة ما هى الا الترجمة المالية لأداء المنشأة، فأي تحسن في أداء المنشأة يصاحبه زيادة في قيمتها، وتتزايد اهمية حساب قيمة المنشأة فى صورة رقمية يوم بعد يوم حيث تستخدم لحساب بعض النسب الهامة التى تستخدم فى تقييم أداء الأسهم ومنها نسبة قيمة المنشأة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب ونسبة قيمة المنشأة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإستهلاك وكذلك يستخدمها بعض المحللين فى حساب بعض النسب عند مقارنتها بالتدفقات النقدية وتحسب هذه النسب بطرق مختلفة يتم التركيز فيها على تقييم حقوق الملكية وحدها.

وتؤثر القرارات الاستثمارية والتمويلية على صافى الربح فى المنشأت وقيمة المنشأة فى الاجل الطويل ، وهذه القرارات صادرة عن مجلس الادارة ، فاذا استهدف عند اتخاذ هذه القرارات تحويل الدخل الخاضع للضريبة إلى دخل غير خاضع للضريبة من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة مثل الشراء أو التأجير ، الشراء نقدا أو بالتقسيط ، سياسات تقويم المخزون فانه يعمل فى اطار تطبيق استراتيجيات أو أساسيات التخطيط الضريبى ، حيث تؤدي حرية الأختيار من بين هذه البدائل إلي آثار مختلفة علي نتيجة النشاط وبالتالي علي الضريبة المستحقة علي المنشأة وهذا ما يعتبر تخطيط ضريبي يؤدي إلي التأثير علي بعض مؤشرات الاداء المالي مثل معدل العائد علي الإستثمار ، ومعدل العائد علي حقوق المساهمين ، هامش الربح ، ونسبة الأرباح الموزعة أي ( نصيب السهم من توزيعات الأرباح ) ، مؤشر Tobin's q وهذا ما يفسر أن التفاعل بين الاليات الداخلية لحوكمة الشركات (الجهة التى تتخذ القرارات وتعمل على تقويمها) ومستوى التخطيط الضريبى( الاساس الذى فى ضوءه تتخذ هذه القرارات ) له تأثير معنوى على قيمة المنشأت ، وهذا ما تستهدف الباحثة التأكد منه وقياسه فى االدراسة التطبيقية والذى يعد التسأول الرئيسى للبحث.

والمدخل السوقي من أكثر المداخل استخداما لقياس قيمة المنشأة وذلك وفقاً لبيان معايير المحاسبة المالية التي تستند للقيمة السوقية عند تحديد القيمة (SFAS NO.107, 2001, 2– 8) لان هذا المدخل يوفر المعلومات التي يحتاج إليها كافة الإطراف للمقارنة وفهم الاختلافات بين القيم السوقية للمنشآت والقيم الدفترية، ولذا تستخدم الباحثة نسبة (Tobin's Q) لقياس قيمة المنشأة والتي تعكس القيمة الحقيقة للمنشأة وهذا يتعارض مع نتائج دراسة (الزكي ،٢٠١٥،ص٨٨٨) والذي أوضح أن معدل العائد على حقوق المساهمين يأتي في المرتبة الأولى من حيث أهم مقاييس قيمة المنشأة.

**٤/ الدراسات السابقة واشتقاق الفروض**

حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات تنظيمية من اجل تحسين خدمات بخلاف المراجعة التي يقدمها المراجع لعملائه ، حيث أعرب الكونجرس وبورصة الأوراق المالية و(PCAOB) عن مخاوفهم من الحصول على الخدمات الضريبية وخدمات المراجعة من نفس شركة المراجعة وترجع هذه المخاوف إلى التأثير السلبي لتقديم الخدمات الضريبية على استقلال المراجع وإتباع المراجع استراتيجيات تخطيط ضريبي أكثر تعسفاً لإرضاء العميل ، وهذا ما دعي (PCAOB) في عام ٢٠٠٥ اقتراح فرض شروط معينة في حالة تقديم المراجعون لخدمات ضريبية لعميل المراجعة من أهمها موافقة لجنة المراجعة في الشركة على الحصول على هذه الخدمات من المراجع بحيث تشمل هذه الموافقة مجال وحدود ونوع وإتعاب الخدمات الضريبية التي يقدمها المراجع (Lie,2008 ; Krishnan and Lee, 2009; Dhaliwal , et al ,2013; Lisic, 2014)

وترتيبا على فرض هذه الشروط حدث تغير كبير في الدور الذي تؤديه مكاتب المراجعة في الخدمات الضريبية ولذا استهدف(Krishnan and Visvanathan, 2011 ) تحديد التغييرات التي

حدثت في الدور الذي يقوم به المراجع في التخطيط الضريبي بعد إصدار قانون ( SOX) والقواعد الصادرة عن PCAOB واهم هذه التغيرات هو الأثر على سوق التخطيط الضريبي بمعنى أخر حجم الطلب على الخدمات الضريبة وخاصة التخطيط الضريبي ،حيث أوضحت النتائج حدوث تحول جذري في سوق التخطيط الضريبي في الآونة الأخيرة حيث تزايد الطلب من قبل الشركات على خدمات التخطيط الضريبي .

كما حاول ( Atwood ,et al, 2012) الإجابة على تسأول هام وهو هل تؤثر خصائص النظام الضريبي المتمثلة في ( الفروق بين الربح المحاسبي والضريبي- التغيرات في المعدلات الضريبية- القوة القانونية للسلطة الضريبية ) على التخطيط الضريبي مع أخذ عوامل رقابية ممثلة في ( حجم الشركة- تكاليف التشغيل في الشركة- معدل الأداء- وجود عمليات متعددة الجنسيات) لدراسة هذا التأثير ،وقد أكدت النتائج إن القوة القانونية للسلطة الضريبية من أهم الخصائص وأكبرها تأثيرا على حجم التخطيط الضريبي في الشركات الممثلة في العينة في هذه الدراسة ، وفى نفس السياق أوضح (Abbott , et al ,2013) أنه قد تم إنشاء (PCAOB) وفقا للمادة ١٠٤ من قانون (SOX) وذلك لإجراء عمليات تفتيش على شركات المراجعة التي تقدم خدماتها للشركات المسجلة بالبورصة حيث يتم نشر تقارير بنتائج التفتيش الذي يجرى كل ٣ سنوات للجمهور على موقع (PCAOB) وتصنف هذه التقارير إلى ٣ مستويات ( نظيفة- يوجد بها تعارض مع المعايير المقبولة قبول عام - يوجد بها تعارض مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبول عام )، حيث يتم استخدام المستوى الثالث من هذه التقارير كمؤشر لجودة المراجعة، وقد أوضحت نتائج الدراسة تعاظم وتفاقم مشاكل الوكالة بين المراجعين الذين تم تصنيفهم من المستوى الثالث وعملائهم ، كما اتضح أن لجنة المراجعة لدى هؤلاء العملاء أقل خبرة واستقلال ، أيضا تبين وجود تباين في حجم الخدمات الضريبية التي يتم تقديمها من قبل هؤلاء المراجعين وتخفيض إتعابهم عقب نشر تقارير تفتيش من المستوى الثالث تتعلق بعملهم.

كما قام (Rego ,et al, 2015) بفحص ما إذا كانت التغييرات التنظيمية التي أقرها قانون ( SOX) ومجلس معايير المحاسبة الدولية قد خفضت ممارسات إدارة الإرباح عن طريق مخصصات ضرائب الدخل حيث قدمت الدراسات السابقة العديد من الأدلة على استخدام الشركات لهذا المخصص في إدارة الأرباح ، وقد أوضحت النتائج انه لا يوجد تخفيض في مستوى إدارة الأرباح عن طريق مخصصات ضرائب الدخل فالمديرين مستمرين في تحقيق منافع ووفورات عن طريق المرونة في المحاسبة عن ضرائب الدخل والتخطيط الضريبي بعد إصدار قانون (SOX) .

بينما حاول (Kubick ,et al ,2016) دراسة التغير في مستوى ممارسة التخطيط الضريبي من قبل الشركات الأمريكية بعد إصدار عدد من قواعد الرقابة التنظيمية الصادرة عن (SEC) وفقا لقانون (Sarbanes-Oxley) ، حيث تم التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية في الفترة (٢٠٠٤:٢٠١٢)، حيث تم دراسة العلاقة بين محتويات (comment letters) الصادرة عن (SEC)

والموجهة للشركات المقيدة بالبورصة والتي توضح نقص في المعلومات الضريبية التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية لهذه الشركات ومستوى ممارسة التخطيط الضريبي من قبل هذه الشركات ، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى التخطيط الضريبي في الفترة الحالية يرتبط ايجابيا بالتوجيهات الصادرة للشركات في (comment letters ) والمتعلقة بالبيانات الضريبية التي يجب الإفصاح عنها ، بينما التخطيط الضريبي المستقبلي يرتبط سلبيا بالتوجيهات الصادرة للشركات في ( comment letters) والمتعلقة بالبيانات الضريبية التي يجب الإفصاح عنها.

كما أشار ( Katharine, et al,2016) إلى أن (PCAOB) تقوم بعملية تفتيش صارمة على عمليات المراجعة التي تقوم بها شركات المراجعة لعملائها بالإضافة إلى مراجعة عمليات مراقبة الجودة لشركات المراجعة نفسها ويتم إصدار تقارير بنتائج هذا التفتيش يتم توجيهها إلى شركات المراجعة ، واستهدفت هذه الدراسة معرفة مدى التغيير في إجراءات مراجعة حسابات ضريبة الدخل من قبل شركة مراجعة (Deloitte) لعملائها بعد تقارير التفتيش التي وجهت لها من قبل (PCAOB) في عام ٢٠٠٧، وقد أوضحت نتائج الدراسة أنه يوجد ارتباط ايجابي بين إجراءات مراجعة حسابات ضريبة الدخل التي تقوم بها شركة (Deloitte) لعملائها للتغلب على أوجه القصور الواردة بتقارير التفتيش الموجه لها من (PCAOB) من ناحية وقيمة مخصصات الضرائب المعلن عنها في التقارير المالية والوفورات الضريبية المستقبلية لعملاء شركة (Deloitte) من ناحية أخرى.

وتستخلص الباحثة من استعراض الدراسات السابقة أن هناك تغير كبير في الطلب على التخطيط الضريبي والذي يعد أهم الخدمات الضريبية التي تقدمها شركات المراجعة لعملائها وذلك في إعقاب صدور قانون (Sarbanes–Oxley) وما صدر من قواعد وشروط عن (PCAOB) وما تقوم به من إجراءات تفتيش على شركات المراجعة وما تتضمنه التقارير الصادرة بنتائج هذا التفتيش حيث انعكس ذلك على مستوى التخطيط الضريبي في القوائم المالية للعملاء الذين تم توجيه انتقادات لشركات المراجعة التي تقوم بمراجعة حساباتهم في تقارير التفتيش الصادرة عن (PCAOB) ، وهنا تتسأل الباحثة هل يوجد هذا الاختلاف أو التباين في مستوى التخطيط الضريبي الذي تمارسه شركات المساهمة المصرية خاصة بعد إنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بموجب القرار رقم (٨٤ ) لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال، والمعدل بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٩ ، والذي نص على أن "يتم إنشاء وحدة لمراقبة جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية تهدف إلى التحقق من الالتزام بمعايير الجودة المهنية والقرارات والنظم ذات الصلة والتأكد من أن مراقبي الحسابات المقيدين بالسجل يؤدون مهامهم وفقاً لمعايير المراجعة وللقواعد الأخلاقية والمهنية السارية" فعمل هذه الوحدة وما تقوم به من أعمال يقارب ما تقوم به (PCAOB) من أعمال ومن خلال هذا التسأول يمكن صياغة الفرض الأول كالتالي :-

**الفرض الأول H1 :-**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية قبل وبعد إنشاء وحدة الرقابة (التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية) على جودة أعمال مراقبي الحسابات في البيئة المصرية.

ولم تتوقف التغييرات التي حدثت في البيئة المصرية على إنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات بموجب القرار رقم (٨٤ ) لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال والتي تتشابه في طبيعة عملها مع (PCAOB) ، فقد تم تعديل القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بصدور القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ والذي يتيح لمصلحة الضرائب الحق في رفض اى تخطيط ضريبي وإلغاء أية أثار ضريبية لأي معاملة تؤدى إلى التأثير على الوعاء الضريبي ولكن هذا التعديل واجه رفض شديد من قبل الممولين بصفة عامة مما نتج عنه إلغاء هذا التعديل، ولكن مرة أخرى تبنت الإدارة الضريبية المصرية إدخال تعديل في القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والذي ينص في المادة ٩٢ مكرر على انه(العادلى ، ٢٠١٤، ص٥) "عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو احد الإغراض الرئيسية تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها ، يستوي في ذلك إن تتم المعاملة على شكل صفقة أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك ، أوان تتم على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل ، وتكون العبرة عند ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة ، ويكون الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد هذه الأغراض تجنب الضريبة ، وبصفة خاصة في الأحوال التالية:-

أ- إذا كان الربح المتوقع لها قبل خصم الضريبة ضئيل بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

ب- أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقاته النقدية نتيجة المعاملة.

ج- إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض أو يؤدى إلى إلغاء بعضها البعض

وهنا تتسأل الباحثة هل هذا التعديل والذي يستهدف المشرع الضريبي من ورائه تضييق ممارسات التخطيط للمعالجة الضريبية بما في ذلك المفاضلة بين بدائل المعالجات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة المصرية لخفض أو تجنب أو تأجيل عبء الضريبة بما قد يضر بالحصيلة الضريبية أو بالقيمة الحالية للحصيلة أثر على مستوى التخطيط الضريبي الذي تمارسه شركات المساهمة المصرية المقيدة بالبورصة المصرية ومن خلال هذا التساؤل يمكن صياغة الفرض الثاني كالتالي

**الفرض الثاني H2:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية قبل وبعد إصدار المادة ٩٢مكرر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤

هذا وقد حاول (Chan and Li,2008) تحديد ماهية العلاقة بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة وخبرتهم المالية وخصائص مجلس الإدارة وقيمة المنشأة بالتطبيق على ٢٠٠ شركة تجارية،حيث تبين أن لجنة المراجعة ومجلس الإدارة من أهم الآليات المؤثرة على قيمة المنشأة ، حيث أكدت الدراسة على الارتباط المعنوي الايجابي بين الاستقلال والحجم والخصائص الأخرى لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة من ناحية وتحسين أداء وقيمة المنشأة من ناحية أخرى ، كما أكدت الدراسة على ضرورة تعاقب الأعضاء في لجنة المراجعة (المدة التي يقضيها كعضو في لجنة المراجعة) وذلك لأنها تعزز من حياد واستقلال الأعضاء وبالتالي تؤثر ايجابيا على قيمة المنشأة ، وفى نفس السياق تم طرح تساؤل مشابه في دراسة (Aldermen, et al, 2012)) عن أثر خصائص(مجلس الإدارة– لجنة المراجعة) على أداء المنشأة أثناء الأزمات المالية وذلك بالتطبيق على ٣٠٠ شركة في الفترة من (٢٠٠٥:٢٠١٠) ، حيث أوضحت نتائج الدراسة انه يوجد تأثير ايجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على قيمة المنشأة وأدائها السوقي، في حين يوجد تأثير سلبي لازدواج دور المدير التنفيذي على قيمة المنشأة ، فحوكمة الشركات تحسن من الرقابة على الإدارة وتخفض من عدم تماثل المعلومات .

كما استهدف (مجلس الإدارة (Al–Matari ,et al,2012 ) دراسة تأثير الآليات الداخلية للحوكمة – لجنة المراجعة )على أداء الشركات السعودية المقيدة في البورصة السعودية في عام ٢٠١٠ باستثناء الشركات المالية حيث جاءت النتائج الإحصائية لهذه الدراسة مغايرة لنظرية الوكالة ، فقد أوضحت النتائج انه يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على أداء الشركة (وهذا عكس التوقعات السابقة لنظرية الوكالة ) في حين تبين عدم وجود تأثير لازدواجية دور المدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة واستقلال لجنة المراجعة على أداء الشركات.

كما أكد (Abdullah, 2016) على أنه لا توجد علاقة بين استقلال مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي واستقلال لجنة المخاطر وعدد اجتماعات مجلس الإدارة من ناحية و أداء المنشآت والتي تم قياسها باستخدام (Tobin's Q ) من ناحية أخرى وذلك بالتطبيق على الشركات الماليزية المسجلة في البورصة خلال الفترة(٢٠٠٩:٢٠١١) باستثناء شركات الخدمات المالية ، ولذا أوصت الدراسة بعدم المبالغة في نتائج تطبيق كود الحوكمة والتأكيد على ضرورة وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وعدم ازدواجية الدور الذي يقوم به المدير التنفيذي،

بينما استهدفت دراسة (Kipkoech ,2016) تحديد تأثير حجم وخبرة أعضاء

لجنة المراجعة على أداء الشركات المقيدة في بورصة كينيا في الفترة من (٢٠٠٦:٢٠١١) ، حيث تم تناول هذه العلاقة من منظور نظرية الوكالة وقد أوضحت النتائج التأثير المعنوي الايجابي لخبرة أعضاء اللجنة على أداء الشركات حيث تعزز الخبرة المالية للأعضاء الدور الرقابي للجنة وتخفض احتمالات وجود غش واختلاسات في الشركات كما تخفض من تكلفة رأس المال ، في حين تبين التأثير السلبي لحجم اللجنة على أداء الشركات بسبب تضارب الآراء في ظل وجود عدد كبير من الأعضاء في لجنة المراجعة ولهذا أوصت الدراسة بضرورة إعادة انتخاب أعضاء لجنة المراجعة في مدة أقصاها سنة وضرورة وجود أعضاء من ذوى الخبرة المالية (Almaqoushi and Powell,2017) والمحاسبية ، كما أوضح

دراسة العلاقة بين محددات جودة لجنة المراجعة وقيمة المنشأة والتي تم قياسها باستخدام ( Tobin's Q ) بالتطبيق على عينة مكونة من ١٢٣٠ شركة في الفترة من (٢٠٠٢: ٢٠١٢) وبإدخال عدد من المتغيرات الرقابية مثل (جودة نظام الرقابة الداخلية– جودة التقارير المالية– جودة المراجعة الخارجية) تبين أن خصائص لجنة المراجعة لها تأثير قوى على قيمة المنشأة فقد تبين أن حجم لجنة المراجعة له تأثير ايجابي معنوي على قيمة المنشأة ، أما وجود عضو في لجنة المراجعة من خارج الشركة فقد تبين تأثيره السلبي على قيمة المنشأة ، أيضا أوضحت النتائج أن خصائص لجنة المراجعة وعلاقتها بقيمة المنشأة يمكن من تقييم قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وجودة المراجعة ، مما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه لجنة المراجعة في الشركات كما يقدم إطار مفيد لتقييم فعالية وكفاءة لجنة المراجعة

فى حين استهدف (Gurusamy,2017 ) دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة والتي تتمثل في خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهيكل الملكية والأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة بومباي حيث تم التطبيق على عينة مكونة من ٣٥٧ شركة في الفترة من ٢٠٠٨:٢٠١٥ ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها انه يوجد ارتباط قوى ايجابي بين حجم مجلس الإدارة و مقاييس الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وان له تأثير سلبي قوى على قيمة المنشأة التي يتم قياسها بنسبة (Tobin's Q) ، كما تبين وجود علاقة سلبية قوية بين استقلال لجنة المراجعة وهيكل الملكية والعائد على الأصول ، ولذا اقترحت ضرورة أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة المالية والمحاسبية الكافية لتغيير شكل هذه العلاقة خاصة مع تزايد وعى وإدراك المستثمرين لأهمية آليات الحوكمة ولجنة المراجعة ونوع الملكية في الشركات التي توجد بها استثماراتهم.

في حين أشارت دراسة ( Khan, et al, 2017) إلى أنه عند فحص تأثير آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة– استقلال مجلس الإدارة– لجنة المراجعة – ازدواجية دور المدير التنفيذي )على قيمة المنشأة وذلك بالتطبيق على ٩١ شركة غير مالية مسجلة في بورصة باكستان في الفترة من (٢٠١٠:٢٠١٤) أوضحت النتائج أن حجم مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي

لهما تأثير سلبي على قيمة المنشأة ، أما لجنة المراجعة وعدد المديرين غير التنفيذيين فلهما تأثير ايجابي على قيمة المنشأة.

وترتيبا على كل ما سبق عرضه من دراسات تبين للباحثة وجود تباين ملحوظ في طبيعة تأثير (سلبي- ايجابي) الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على قيمة المنشأة فهل هذا التباين في التأثير على قيمة المنشأة موجود في البيئة المصرية .

وقد قام كلا من (Desai and Dhamarpala, 2009) بفحص العلاقة بين أنشطة التخطيط الضريبي و قيمة المنشأة بالتطبيق على عينة مكونة من ٨٢٦ شركة أمريكية حيث تم قياس التخطيط الضريبي عن طريق الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي لهذه الشركات وتم قياس قيمة المنشأة باستخدام نسبة (Tobin's Q) حيث تبين أنه لا توجد علاقة مباشرة معنوية بين أنشطة التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة ، كما أكد (Wang, 2010) أن العبء الضريبي يمثل تكلفة كبيرة هامة ومؤثرة بالنسبة للشركة والمساهمين في ظل قانون الضرائب الامريكى لذا تسعى الشركات إلى تخفيضه عن طريق مجموعة من استراتيجيات التخطيط الضريبي لتعزيز ثروة المساهمين وتحويل الموارد التي تدفع للسلطات الضريبية إليهم ، وتم تناول مفهوم التخطيط الضريبي من منظور نظرية الوكالة وعلاقته بالانتهازية الإدارية للمديرين ،فالتخطيط الضريبي من هذا المنظور لا يكون دائما لمصلحة المساهمين بسبب التكاليف المرتبطة به من تعويضات وأتعاب والتي قد تفوق الوفورات التي يحققها التخطيط الضريبي ، وقد تم دراسة التخطيط الضريبي وعلاقته بقيمة المنشأة من منظور عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين والشفافية في الإفصاح في التقارير المالية وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٥٠٠ شركة في الفترة (١٩٩٤:٢٠٠١) حيث تم قياس التخطيط الضريبي باستخدام المعدل الضريبي النقدي الفعال والفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وتم قياس قيمة المنشأة باستخدام نسبة (Tobin's Q) ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن التخطيط الضريبي له تأثير ايجابي على قيمة المنشأة حيث يعزز من قيمة وثروة المساهمين بشرط أن تكون الشركة لديها تقارير مالية تتسم بالشفافية والعكس صحيح فالتخطيط الضريبي التعسفي يكون له أثر سلبي على قيمة المنشأة ويتواجد في الشركات التي يوجد فيها نوع من التكتم وعدم الشفافية والانتهازية الإدارية

في حين وجد (Abdul Wahab and Holland, 2012) أن التخطيط الضريبي أصبح في العقود الأخيرة من أهم أنشطة الشركات فهو حيوي ومؤثر على كل الأنشطة الأخرى، كما انه السبب الرئيسي في التباين في قيمة المنشات حاليا فالمديرين يستغلوا عدم تماثل المعلومات بينهم وبين حملة الأسهم مستخدمين الاستراتيجيات المختلفة للتخطيط الضريبي لتحقيق مصالحهم الشخصية مما يؤثر سلبيا على قيمة المنشأة ، حيث تم دراسة العلاقة بين أنشطة التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة بالتطبيق على عينة من الشركات الانجليزية في الفترة من(٢٠٠٥:٢٠٠٧) ، وأوضحت النتائج أنه يوجد تأثير سلبي

معنوي لأنشطة التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة مع اخذ آليات الحوكمة (الملكية المؤسسية– الملكية الإدارية ) كمتغيرات رقابية في نموذج انحدار دراسة هذه العلاقة

وفى نفس السياق أستهدف (Chen, et al,2014 ) معرفة ما إذا كان تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي تؤثر على قيمة المنشأة في البيئة الصينية فالكثير من الدراسات ترى إن التخطيط الضريبي يعمل على تدنيه العبء الضريبي مما يعنى تحقيق وفورات وتحويل الموارد للاستثمار بدلا من دفعها للحكومة مما يعود بالنفع على المستثمرين وزيادة قيمة المنشأة وأوضحت النتائج أنه ليس بالضرورة أن يضيف التخطيط الضريبي قيمة للشركات الصينية مقارنة بالشركات الصينية التي لا تطبق استراتيجيات تخطيط ضريبي وذلك لارتفاع تكاليف الوكالة المرتبطة به، وقد تم التطبيق على عينة تشمل (٢٥٠ شركة) من الشركات الصينية في الفترة مابين (٢٠٠١:٢٠٠٩) ، وأوضحت النتائج أن التخطيط الضريبي يزيد من تكاليف الوكالة مما يخفض من قيمة المنشأة و شفافية الإفصاح في القوائم المالية في البيئة الصينية.

كما قام كلا من (Kawor and Kportorgbi,2014) بدراسة العلاقة بين مستوى التخطيط الضريبي والأداء السوقي(القيمة السوقية للأسهم ) للمنشأة بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية تبلغ ٢٢ شركة مقيدة في بورصة غانا في الفترة (٢٠٠٠:٢٠١٢) وأوضحت النتائج إن الشركات الممثلة في العينة تطبق أنشطة التخطيط الضريبي بكثافة عندما تخفض السلطات الضريبة معدلات الضرائب وان التخطيط الضريبي له تأثير محايد على الأداء السوقي ،وهذا يتعارض مع الدراسات السابقة التي تؤكد أن الوفورات الناتجة عن استراتيجيات التخطيط الضريبي تصب في مصلحة المستثمرين ، لذا أوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الرقابة على أنشطة التخطيط الضريبي التي يتم تنفيذها لضمان أنها لمصلحة المساهمين والمستثمرين وليس لتحقيق مصلحة المديرين وتحويل موارد الشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية

هذا وقد استهدف (الزكي، ٢٠١٥) دراسة تأثير الاستراتيجيات المختلفة للتخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة حيث تم اختبار فروض الدراسة من خلال توزيع قوائم استقصاء على عينة البحث المكونة من ١٧٢ فرد من الأكاديميين والمهنيين ، وأوضحت نتائج الدراسة أنه يوجد تأثير معنوي لمختلف استراتيجيات التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة والتي تم قياسها من خلال معدل العائد على حقوق المساهمين ROE ، كما استهدفت دراسة ( Assidi ,et al,2016) فحص العلاقة بين التخطيط الضريبي وتعظيم قيمة المنشأة في البيئة التونسية خلال الفترة (٢٠٠٢:٢٠١٣) ،حيث تم تقسيم العينة إلى شركات مقيدة بالبورصة وشركات غير مقيدة وأوضحت النتائج التجريبية للدراسة أن الشركات المقيدة كانت أفضل في تدنيه الأعباء الضريبية عن طريق استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة مما انعكس بالإيجاب على قيمة هذه الشركات من خلال زيادة التدفقات النقدية والموارد المتاحة للاستثمار، وهذه النتيجة تفيد متخذي القرارات الخاصة بكيفية تعظيم قيمة المنشات وأدائها المالي حيث

أصبح الهدف الرئيسي للتخطيط الضريبي هو تعظيم قيمة المنشأة من خلال ارتباطه المباشر بجودة التخطيط بصفة عامة لإدارة موارد المنشأة .

كما قام (Ilaboya ,et al,2016) بدراسة العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة حيث تسعى الشركات سواء في البلدان النامية أو المتقدمة دائما لتخفيض العبء الضريبي بكافة السبل مما قد يؤدى إلى الاحتيال والتهرب الضريبي ، وقد قدمت هذه الدراسة مسح شامل للمقالات الخاصة بالتخطيط الضريبي وقيمة المنشأة لتحديد الثغرات في الدراسات المتعلقة بهذا المجال، ،حيث أوضحت نتائج هذا المسح وجود نظرتين متعارضتين لتفسير العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة وهما النظرية التقليدية والتي تعبر أن التخطيط الضريبي أداة فعالة لزيادة الإيرادات مما يحقق فوائد لحملة الأسهم فبدل أن تعطى الموارد للسلطات الضريبة يتم تحويلها للاستثمار مما يعظم من قيمة المنشأة ، والنظرية الثانية هي نظرية الوكالة والتي ترى أن التخطيط الضريبي معقد وغامض ويمكن أن يؤدى إلى تخفيض قيمة المنشأة عندما تتاح الفرصة للمديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية وتحويل موارد الشركة إليهم .

وترى الباحثة أن اغلب الدراسات السابقة أكدت على التأثير السلبي المعنوي لاستراتيجيات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة وذلك بسبب تأثير تكاليف نظرية الوكالة على التخطيط الضريبي وعدم تماثل المعلومات الناتج عن هذه الاستراتيجيات والمخاطر الأخرى الناتجة عنها خاصة إذا كان التخطيط الضريبي تعسفي غير مشروع وما يترتب عليه من نظرة غير أخلاقية للشركات التي يتم التأكد من تهربها الضريبي ، وهنا تتسأل الباحثة هل هذا الاختلاف في طبيعة تأثير مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة يرجع إلى طبيعة البيئة أم لنوعية الاستراتيجيات المطبقة؟؟ وما هو الوضع في البيئة المصرية وفى الشركات التي تمثل عينة البحث .

وقد أوضح (Wilson, 2009) أن التخطيط الضريبي أصبح أداة هامة لزيادة ثروة المساهمين وتعظيم قيمة الشركة بشكل عام بشرط أن تطبق الشركة آليات حوكمة جيدة وقوية ،حيث أوضحت النتائج وجود ارتباط قوى بين أداء وخصائص مجلس الإدارة ومستوى التخطيط الضريبي بالشركة ، فالتخطيط الضريبي ينطوي على كثير من المخاطر والتي تتزايد مع تعقد هياكل الشركات وتزايد الصفقات عبر الحدود والتغيرات في القوانين الضريبية و الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي فان الفشل والإخفاق في وضع استراتيجيات تخطيط ضريبي جيدة يتسبب في أضرار بالغة لسمعة الشركة بالإضافة إلى فرض ضرائب تقديرية مبالغ فيها من السلطات الضريبية وإجراءات التقاضي والتعويضات التي تدفعها الشركة ،كما أوضحت النتائج أن التخطيط الضريبي يخفض الانتهازية الإدارية للمديرين من خلال التأثير القوى لمكافآت المدير التنفيذي على مستوى التخطيط الضريبي

في حين أشار كلا من (Minnick and Noga. 2010 ) أنه عند دراسة ما إذا كانت آليات الحوكمة الداخلية ممثلة في (خصائص مجلس الإدارة – خصائص لجنة المراجعة ) تفسر التباين بين الشركات

في مستوى التخطيط الضريبي من ناحية والعلاقة بين فوائد التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة من ناحية أخرى بالتطبيق على عينة مكونة من ٧٢١٢ شركة في ٢٩ دولة تبين وجود ارتباط ايجابي قوى بين انخفاض مستوى التخطيط الضريبي والإصلاحات في هياكل الحوكمة في الشركات الممثلة في عينة الدراسة خاصة استقلال لجنة المراجعة وعدم ازدواجية دور المدير التنفيذي ،كما أوضحت النتائج أن دوافع المديرين للتخطيط الضريبي التعسفي تقل في البلدان التي يوجد فيه قوانين قوية لحماية المستثمر، كما تبين أن العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة قبل و(بعد) الإصلاحات الهيكلية في الشركات كانت سلبية (ايجابية)،وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة والتي تؤكد أن الإصلاحات الهيكلية (تطبيق قواعد الحوكمة) تخفض مشاكل الوكالة التي تعد أحد دوافع التخطيط الضريبي التعسفي

كما أشار (Dyreng, et al,2010) أن من أسباب التباين في مستوى التخطيط الضريبي في الشركات المماثلة هو عدد المديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة والذين لهم تأثير ايجابي على مستوى التخطيط الضريبي حتى لو كانت أعمالهم بعيدة عن الإدارة الضريبية بالشركة وقد تم التطبيق في هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٥٠ شركة في الفترة من (٢٠٠٥:٢٠٠٩) وأوضحت نتائج الدراسة أن المديرين التنفيذيين لهم دور قوى وحيوي جدا في تحديد مستوى ونوع التخطيط الضريبي(تعسفي أو لا) المطبق في الشركة ، وهذا يتفق مع ما أشار إليه (Lanis and Richardson,2011) بأن تشكيل مجلس الإدارة له تأثير معنوي على مستوى ونوعية التخطيط الضريبي فكلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة كلما انخفض مستوى التخطيط الضريبي التعسفي في الشركة والعكس صحيح وقد تم التطبيق على عينة مكونة من ٤٠٠ شركة في الفترة من(٢٠٠٣:٢٠٠٩)

وفى نفس السياق استهدفت دراسة (Khaoula and Ali, 2012) معرفة اثر خصائص مجلس الإدارة على سياسات التخطيط الضريبي في الدول النامية باستخدام عينة من ٣٢ شركة مدرجة في بورصة تونس في الفترة من (٢٠٠٠:٢٠٠٧)، حيث أوضحت النتائج أن التنوع في تشكيل مجلس الإدارة (يضم ذكور وإناث) له تأثير ايجابي على مستوى التخطيط الضريبي ، أما ازدواجية الدور الوظيفي للمدير التنفيذي فلها تأثير سلبي على مستوى التخطيط الضريبي ، بينما لا يوجد تأثير لحجم واستقلال مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي، وقد ساهمت هذه الدراسة في توضيح أثر ودور الحوافز الضريبية التي تمنح لبعض القطاعات في الدولة في تباين مستويات التخطيط الضريبي بين القطاعات المختلفة .

كما حاولت دراسة (Rego and Wilson, 2012) توضيح لماذا تكون بعض الشركات أكثر عدوانية (تعسفا) عن غيرها من الشركات عند رسم وتطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي ، فهل السبب أن المديرين لديهم دوافع قوية لتدنيه العبء الضريبي لأقل ما يمكن للحصول على تعويضات ومكأفات من خلال زيادة التدفقات النقدية مقارنة بالوفورات المحققة في حالة التخطيط الضريبي

المشروع ، فالتسأول الرئيسي للدراسة هل يتحول التخطيط الضريبي المشروع إلى تعسفي (غير مشروع ) بسبب الانتهازية الإدارية بالرغم من أن التخطيط الضريبي التعسفي نشاط محفوف بالمخاطر والذي يفرض تكاليف (رسوم محامين – تعويضات للسلطات الضريبية) على كلا من الشركة والمديرين، فكيف يتم هذا التوازن بين مخاطر وفوائد التخطيط الضريبي من قبل المديرين ، وأوضحت نتائج الدراسة أنه يوجد ارتباط ايجابي بين الحوافز والتخطيط الضريبي التعسفي ولكن لم يتم التوصل إلى دليل على أن هذه العلاقة تختلف باختلاف قوة أو ضعف آليات الحوكمة التي تطبقها الشركة.

كما أوضحت دراسة (Robinson,et al,2012) أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة تمكنهم من تقديم الاستشارة الضريبة لمديري الشركات ولذا افترضت الدراسة أنه كلما تمتع أعضاء لجنة المراجعة بمستويات مرتفعة من الخبرة المحاسبية والمالية كلما ارتفعت مستويات التخطيط الضريبي ، وأوضحت الدراسة أن التخطيط الضريبي يعد مجال متميز لاختبار تأثير الدور المزدوج للجنة المراجعة ( الرقابي– الاستشاري) ، فالدور الاستشاري يؤدى إلى زيادة فعالية التخطيط الضريبي والتي تتحقق من خلال تحسين الربحية أو زيادة التدفقات النقدية ، بينما يختص الدور الرقابي لأعضاء اللجنة بتقييم مخاطر التخطيط الضريبي ، وقد تم التطبيق على ٤٨٠ شركة صناعية أمريكية في الفترة من (٢٠٠١:٢٠٠٩) وأوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ايجابية بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التخطيط الضريبي المشروع ،في حين توجد علاقة سلبية بين الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة المراجعة والتخطيط الضريبي التعسفي.

كما قام (Richardson,et al,2013 ) بدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي التعسفي من خلال عينة مكونة من ٨١٢ شركة مقيدة في البورصة الاسترالية في الفترة من٢٠٠٦:٢٠٠٩ ،وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي التعسفي في الأجل الطويل، بينما يوجد تأثير سلبي لاستقلال مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي التعسفي في الأجل الطويل ، في حين يوجد تأثير ايجابي للملكية الإدارية على مستوى التخطيط الضريبي التعسفي.

في حين فحص (Armstrong, et al ,2015) العلاقة بين حوكمة الشركات والحوافز الإدارية والتجنب (التخطيط ) الضريبي وكيف تؤثر هذه العلاقة في القرارات الخاصة بالفرص الاستثمارية التي تتضمن بعض المخاطر وكيف تعد مشاكل الوكالة أحد دوافع تنفيذ استراتيجيات التخطيط الضريبي المختلفة ، وأوضحت نتائج الدراسة وجود ارتباط معنوي ايجابي بين استقلال مجلس الإدارة والخبرة المالية لأعضائه و مستوى التخطيط الضريبي وارتباط سلبي مع مستوى التخطيط الضريبي التعسفي ، كما أوضحت النتائج الدور الهام الذي تلعبه آليات الحوكمة في قرارات التخطيط الضريبي بما فيها عقود مكافآت المديرين فمستوى التخطيط الضريبي يتزايد كلما أتيحت الفرصة للمديرين لتحويل موارد الشركة لمنفعتهم الشخصية وبالتالي كلما كانت آليات الحوكمة جيدة كلما انخفضت وربما انعدمت قدرة

المديرين على تحويل الموارد لمنفعتهم الشخصية ، كما استهدفت الدراسة معرفة ما إذا كانت الخبرة المالية لمجلس الإدارة كافية لتحديد المستوى الأمثل للتخطيط الضريبي وعدم انحراف المديرين عن القيمة المضافة المرجوة من سياسات التخطيط الضريبي.

وفى نفس السياق أكدت دراسة (Boussaidi and Hamed,2015) أنه منذ الفضائح والأزمات المالية التي حدثت في العقد الماضي فقد تزايدت الدراسات الخاصة بأساليب التخطيط الضريبي التعسفي بشكل مكثف لما لهذه الأنشطة من أهمية كبيرة في تخفيض العبء الضريبي والذي أصبح الدافع وراء الكثير من قرارات المديرين،وتلعب آليات الحوكمة دور هام في رقابة كافة أساليب التخطيط الضريبي ، وقد تم التطبيق على عينة من الشركات في الفترة من (٢٠٠٦:٢٠١٢) حيث لم تظهر النتائج وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي المشروع ووجود تأثير معنوي سلبي على مستوى التخطيط الضريبي التعسفي

في حين استهدفت دراسة (Lestari and Wardhani,2015) تحليل تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة مع اخذ خصائص مجلس الإدارة كمتغير رقابي في دراسة هذه العلاقة ،وقد تم التطبيق على جميع الشركات الاندونيسية المقيدة في البورصة ما عدا البنوك وشركات الخدمات المالية في الفترة (٢٠١٠:٢٠١١)، حيث تبين التأثير الايجابي للتخطيط الضريبي في تعظيم قيمة المنشأة .

وتستخلص الباحثة من الدراسات السابقة السابق عرضها أنه يوجد تأثير متفاوت ومتضارب أحيانا لخصائص لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي ، كما تبين وجود تباين ملحوظ أيضا في طبيعة تأثير التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة عند إدخال الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كمتغيرات ضابطة في نموذج انحدار تأثير مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة وتتسأل الباحثة هل السبب وراء هذا التباين اختلاف البيئات التي تم التطبيق فيها في الدراسات السابقة أم الأزمات والفضائح المالية التي حدثت في هذه الدول وبالتالي ما هو الوضع في البيئة المصرية خاصة مع تباين نتائج الدراسات السابقة من حيث نوع تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على مستوى التخطيط الضريبي بمعنى هل يوجد تأثير لخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي في البيئة المصرية ومن خلال جميع هذه التسأولات يمكن صياغة الفروض التالية :-

**<u>الفرض الثالث H3</u> : يوجد تأثير معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى التخطيط الضريبي .**

**<u>الفرض الرابع H4</u>: يوجد تأثير معنوي للتفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة**

وبعد أن تم عرض الإطار النظري الخاص بالبحث تقوم الباحثة فيما يلي باختبار فروض الدراسة من خلال إجراء الدراسة التطبيقية في الجزء التالي.

## ٥- الدراسة التطبيقية

تزايدت في الآونة الأخيرة البحوث المحاسبية التي استهدفت دراسة استراتيجيات وأنواع ومستوى ممارسة التخطيط الضريبي في البيئة المصرية ودراسة العلاقة بينه وبين العديد من المتغيرات وتحاول الباحثة فيما يلي الإجابة عن التساؤلآت الرئيسية لهذا البحث من خلال اختبار فروض البحث ، وتتضمن الدراسة التطبيقية تحديد مجتمع وعينة الدراسة ، ومتغيرات الدراسة(المستقلة والتابعة ) التي يتم اختبار العلاقات التأثيرية فيما بينها.

### ٥/١مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٦ ، وقد تم التركيز على الشركات الأكثر نشاطا وفقا لكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية ، وتم تحديد ٦٠ شركة من الشركات الأكثر نشاطا مع استبعاد البنوك و شركات الخدمات المالية نظرا لاختلاف طبيعة نشاط البنوك وشركات الخدمات المالية عن طبيعة الأنشطة التي يتم تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي من خلالها ، وقد قامت الباحثة بتجميع البيانات باستخدام المصادر التالية :

- المواقع الالكترونية لشركات العينة .
- كتاب الإفصاح السنوي الصادر عن البورصة المصرية خلال فترة الدراسة .
- شركة مصر لنشر المعلومات http://www.egidypt.com
- موقع أرقام لتداول الأوراق المالية.
- الهيئة العامة للرقابة المالية .

وقد تم تصنيف الشركات حسب طبيعة نشاطها إلى عدة قطاعات مختلفة ، حيث تم تصنيف شركات عينة البحث ١٢ قطاع كما هو موضح بالجدول التالي :-

جدول (١)

التقسيم القطاعي للشركات الممثلة للعينة

| المسلسل | القطاع | الشركة |
|---|---|---|
| ١ | الكيماويات | ٤ |
| ٢ | التشييد والبناء | ٦ |
| ٣ | الموارد الأساسية | ٤ |
| ٤ | الاتصالات | ٣ |

| | | |
|---|---|---|
| ٥ | خدمات ومنتجات صناعية وسيارات | ٨ |
| ٦ | العقارات | ٩ |
| ٧ | أغذية و مشروبات | ٨ |
| ٨ | منتجات منزلية وشخصية | ٧ |
| ٩ | التعدين | ٢ |
| ١٠ | الأدوية | ٥ |
| ١١ | السياحة و الترفية | ٣ |
| ١٢ | التكنولوجيا | ١ |
| | الاجمالى | ٦٠ |

**المصدر : البورصة المصرية**

**٢/٥متغيرات الدراسة**

في ضوء الفروض التي تم صياغتها فان متغيرات الدراسة كالاتى :

جدول (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

| متغيرات الدراسة | طريقة قياس المتغير |
|---|---|
| التخطيط الضريبي | يتم قياسه بعدة مقاييس :-<br>١- معدل الضريبة الحدي ويمثل القيمة الحالية للضريبة عن الفترة الحالية و المتوقع مستقبلا أن تدفع عن كل جنيه يتم كسبه، و يتطلب حسابه<br>اختلاف معدل الضريبة من سنة لأخرى ومن قطاع لأخر وهذا لا يتوافر في البيئة المصرية ، فمعدل الضريبة ثابت بالنسبة للشركات الممثلة فى العينة<br>٢- معدل الضريبة النقدي CETR ويحسب كالتالي : ضريبة الدخل المستحقة / صافى التدفقات النقدية التشغيلية ويتميز هذا المعدل انه يرتبط بمقدرة الشركة على سداد الضريبة المستحقة .<br>٣- الضرائب المؤجلة والتي يتم حسابها بمعلومية الفرق بين الضريبة الواجبة السداد |

| | |
|---|---|
| | والمسددة فعلا ، حيث يتم حساب هذا الفرق بعد تسوية النزاعات بين الإدارة الضريبية والممول والتي تمتد لأكثر من فترة محاسبية وبياناتها غير مفصح عنها بالشكل الذي يمكن من حسابها بشكل دقيق .<br>٢- معدل الضريبة وفقا لأساس الاستحقاقAETR والذي يمثل الفروق أو (التطابق) بين الربح المحاسبي والربح الضريبي و يتم قياسه عن طريق حساب معامل ارتباط الربح المحاسبي والربح الضريبي ويتم حسابه كالتالي:- أ- يتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الربح المحاسبي والضريبي خلال فترة الدراسة ، ونظرا لان بيانات الربح الضريبي لا يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات المصرية فقد تم حسابه عن طريق ضريبة الدخل المدفوعة كل سنة( من قائمة التدفقات النقدية ) كالتالي : الربح الضريبي = ضريبة الدخل المدفوعة * مقلوب معدل ضريبة الدخل للشركات المصرية والذي يبلغ ٢٠%، .<br>وقد تم قياس التخطيط الضريبي لإغراض الدراسة التطبيقية وفقا معدل الضريبة وفقا لأساس الاستحقاق |
| استقلالية مجلس الإدارة | تم قياسه باستخدام نسبة المديرين غير التنفيذيين بمجلس إدارة الشركة إلى اجمالى أعضاء المجلس |
| حجم مجلس الإدارة | يقاس بعدد أعضاء مجلس إدارة الشركة |
| ازدواجية المدير التنفيذي | متغير وهمي يأخذ (قيمة ١) إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو العضو المنتدب ويأخذ (قيمة ٠) في حالة العكس |
| استقلالية أعضاء لجنة المراجعة | متغير وهمي يأخذ قيمة (١) إذا كانت لجنة المراجعة المكونة من أعضاء غير تنفيذيين بالكامل وإذا لم يكن جميع الأعضاء غير تنفيذيين فيأخذ القيمة(٠). |
| حجم لجنة المراجعة | يتم قياسه وفقا لعدد أعضاء لجنة المراجعة المنتخبين من قبل مجلس الإدارة. |
| الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة | متغير وهمي يأخذ (قيمة١ ) عندما يكون لدى لجنة المراجعة عضو واحد على الأقل خبير مالي أو سبق له العمل كمدير مالي أو رئيس حسابات أو مراجع أو محلل مالي أو مدير عام أي سبق له العمل في مجال المحاسبة أو التمويل أو الإدارة المالية أو سبق له الحصول علي شهادة دراسية في المحاسبة مثل CPA أو CMA أو CFA ، ويأخذ (قيمة صفر ) في حالة عدم وجود أي خبير مالي أو محاسبي في لجنة المراجعة بالشركة |
| عدد اجتماعات الجنة | يقاس عن طريق عدد اجتماعات لجنة المراجعة سنويا |
| قيمة المنشاة | وتحسب كالتالي (القيمة السوقية لإجمالي الأصول) / القيمة الدفترية للأصول = (إجمالي الديون +القيمة السوقية لحقوق الملكية)/ القيمة الدفترية للأصول) وتستخدم الباحثة مقياس توبينز كيو كمقياس لقيمة المنشأة لاتفاق العديد من الدراسات السابقة على انه يقيس القيمة السوقية للمنشأة بدقة والتي تعكس القيمة الحقيقة للمنشأة |

| | |
|---|---|
| حجم الشركةCS | يتم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لاجمالى الأصول في نهاية العام– متغير رقابي |
| الرافعة المالية LV | يتم قياسها باستخدام النسبة بين اجمالى الالتزامات / اجمالى الأصول في نهاية العام– متغير رقابي |

***المصدر : الدارسات السابقة**

**٣/٥اختبارات فروض الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة**

ـ يتم استخدام ,SPSS, version,20 في إجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة التطبيقية التي تم إدخالها لعدد ٦٠ شركة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية بعد استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية وذلك لاختبار فروض البحث .

**الفرض الأولH1 :- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية الممثلة لعينة البحث قبل وبعد إنشاء وحدة الرقابة (التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية) على جودة أعمال مراقبي الحسابات في البيئة المصرية .**

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار t لعينتين مترابطتين t–test for Paired Samples ويستخدم هذا الاختبار لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات المترابطة لمعرفة ما إذا كان الفرق بينهما فرقً حقيقي أم غير حقيقي، وتم تطبيق هذا الاختبار لدراسة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين متوسطى مستوى التخطيط الضريبى قبل انشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في البيئة المصرية(مجموعة١) وبعد انشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في البيئة المصرية(مجموعة٢)، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي :-

جدول (٣)

نتائج اختبار الفرض الأول

| المتغير | t | df | *Sig(2–tailed) |
|---|---|---|---|
| مستوى التخطيط الضريبي قبل وبعد | ٠,٣١٢ | ٥٩ | 0.000 |

*معنوية عند مستوى ٠,٠١

المصدر:- من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول (٣) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة للفرض H1 بلغت ٠,٣١٢ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من مستوى معنوية ٠,٠١مما يعنى قبول الفرض البديل أي انه توجد فروق معنوية بين متوسطي مستوى ممارسة التخطيط الضريبي قبل وبعد إنشاء وحدة الرقابة على جودة

أعمال مراقبي الحسابات و هو ما يتفق مع دراسة Kubick ,et al ,2016 ؛ Krishnan and Visvanathan, 2011، بينما يتعارض مع دراسة Rego ,et al, 2015؛

**<u>الفرض الثاني H2:</u> توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التخطيط الضريبي بالقوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة المصرية الممثلة لعينة البحث قبل وبعد إصدار المادة ٩٢مكرر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ .**

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار t لعينتين مترابطتين :t-test for Paired Samples وتم تطبيق هذا الاختبار لدراسة ما إذا كان هناك فروق معنوية بين متوسطى مستوى التخطيط الضريبى قبل إصدار المادة ٩٢مكرر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ (مجموعة١) وبعد إصدار المادة ٩٢مكرر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ (مجموعة٢) ، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي

**جدول (٤)**

**نتائج اختبار الفرض الثانى**

| المتغير | t | df | *Sig.(2-tailed) |
|---|---|---|---|
| مستوى التخطيط الضريبي قبل وبعد | ١,٠٤٥ | ٥٩ | ٠,٠٣ |

*معنوية عند مستوى ٠,٠١

المصدر:- من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول (٤) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة للفرض H2 بلغت ١,٠٤٥بمستوى معنوية ٠,٠٣ وهو اقل من مستوى معنوية (sig 0.05) مما يعنى قبول الفرض البديل أي انه توجد فروق معنوية بين متوسطي مستوى التخطيط الضريبي قبل وبعد إصدار المادة ٩٢مكرر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٤ ، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة ( Abbott , et al ,2013).

**<u>الفرض الثالث H3:</u> يوجد تأثير معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات(مجلس الإدارة- لجنة المراجعة) على مستوى التخطيط الضريبي.**

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression لتحديد تأثير الاليات الداخلية للحوكمة (مجلس الادارة ولجنة المراجعة) على المتغير التابع (مستوى التخطيط الضريبى ) وجاءت النتائج كالتالى :

**جدول (٥)**

**نتائج تحليل الانحدار المتدرج لتأثير الاليات الداخلية لحوكمة الشركات على قيمة المنشأة**

| المتغير | | | F | Sig. | النموذج | التقديرات |
|---|---|---|---|---|---|---|

| التابع | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | المحسوبة | مستوى الدلالة | | معامل الإنحدار | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التخطيط الضريبى | ٠,٨٩٣ | ٠,٧٩٧ | ٢٥,٦٣ | ٠,٠٠ | | | | |
| | | | | | ثابت الانحدار | ٠,٢٧ | ١٠,٥ | ٠,٣١ |
| | | | | | استقلالية المجلس | ٠,٤١ | ١,٧ | ٠,٠٠٧ |
| | | | | | حجم المجلس | -٠,٦١ | ٢,٢ | ٠,٠٢ |
| | | | | | ازدواجية المدير | ٠,٤٣ | ١,٩٩ | ٠,٠٤٧ |
| | | | | | استقلالية الجنة | ٠,٥١ | ٢,٣٥ | ٠,٠٠ |
| | | | | | حجم الجنة | ٠,٣٢ | ٢,١ | ٠,٠١ |
| | | | | | الخبرة المالية | ٠,٧٩ | ٣,٦٥ | ٠,٠٠ |
| | | | | | عدد الاجتماعات | -٠,٤١ | ١,٩٩ | ٠,٠٢ |

*معنوية عند مستوى ٠,٠١

المصدر:- من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد $R^2$ بلغت ٠,٧٩٧ مما يوضح ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج كما بلغت F المحسوبة ٢٥,٦٣ بمستوى معنوية قدره ٠,٠٠ ممايشير الى صلاحية النموذج ،كما يتضح أن أليات الحوكمة الداخلية (خصائص مجلس الادارة و لجنة المراجعة) التى لها تأثير ايجابى قوى بالترتيب هى الخبرة المالية لاعضاء لجنة المراجعة بمستوى معنوية ٠,٠٠, ويليها استقلالية لجنة المراجعة بمستوى معنوية ٠,٠٠٨ وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Robinson,rt al,2012) يليها ازدواجية المدير التنفيذى بمستوى معنوية ٠,٠٤٧ , وهذه النتيجة تتعارض مع نتيجة دراسة (Khaoula &Ail,2012) بينما يوجد تأثير ايجابى ضعيف لكل من استقلالية مجلس الادارة وحجم لجنة المراجعة ,وهذه النتيجة تتعارض مع نتيجة دراسة (Armstrong,et al,2015) فى حين يوجد تأثير سلبى لكل من عدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الادارة وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Dyreng,et al,2010: Lanis&Richardson,2011) ، وبناءا على تلك النتائج يتم قبول الفرض الثالث جزئيا .

**<u>الفرض الرابع H4</u> : يوجد تأثير معنوي للتفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة) ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة**

و تم اختبار صحة الفرض السابق باستخدام تحليل الانحدار المتدرجStepwise Regression لتحديد مدى وجود اختلاف فى تأثير مستوى التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة بعد اداخال المتغيرات الخاصة بالاليات الداخلية للحوكمة (خصائص مجلس الادارة ولجنة المراجعة) كمتغيرات مستقلة فى نموذج الانحدار المتدرج ، وجاءت النتائج كالتالى

**جدول (٦)**

نتائج تحليل الانحدار المتدرج لتأثير التفاعل بين والآليات الداخلية لحوكمة ومستوى التخطيط الضريبي الشركات على قيمة المنشأة

| المتغير التابع | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | F المحسوبة | Sig. مستوى الدلالة | النموذج | التقديرات معامل الإنحدار | T | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة المنشأة | ٠,٨٥١ | ٠,٧٢٤ | ٥,٨٣٣ | ٠,٠٠ | | | | |
| | | | | | ثابت الانحدار | ٠,١٥ | ٣,٣٦ | ٠,٠١ |
| | | | | | التخطيط الضريبى | ٠,٥٨١ | ٣,٨٩ | ٠,٠٠ |
| | | | | | استقلالية المجلس | ٠,٢٨ | ٢,١١ | ٠,٠٠ |
| | | | | | حجم المجلس | ٠,٣١ | ٠,٢٣ | ٠,٠١ |
| | | | | | ازدواجية المدير | ٠,٤٣ | ٣٧.٢ | ٠,٠٣١ |
| | | | | | استقلالية الجنة | ٠,٤٥٥ | ٢,٨٧ | ٠,٠١ |
| | | | | | حجم الجنة | ٠,٢١٣ | ١,٥٦ | ٠,٠٠٧ |
| | | | | | الخبرة المالية | ٠,٦٩ | ٤,٠٩ | ٠,٠٠ |
| | | | | | عدد الاجتماعات | ٠,٢١ | ٢,٥٨ | ٠,٠٠ |

*معنوية عند مستوى ٠,٠١

المصدر:- من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائى

ويتضح من بيانات الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد $R^2$ بلغت ٠,٧٢٤ مما يوضح ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج كما بلغت F المحسوبة ٥,٨٣٣ بمستوى معنوية قدره ٠,٠٠ ممايشير الى صلاحية النموذج ،كما يتضح أن جميع معاملات الانحدار لجميع المتغيرات ايجابية ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ( Lestari&Wardhani,2015) و تتعارض مع نتيجة دراسة ( Abdul Wahab &Holland,2012)

وترى الباحثة أن ارتفاع معامل انحدار( تأثير) مستوى التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة عند ادخال الاليات الداخلية للحوكمة فى نموذج الانحدار ماهو الا مؤشر على الاثر الايجابى للتفاعل بين الاليات الداخلية لحوكمة الشركات ومستوى التخطيط الضريبى على قيمة المنشأة ، كما يفسر لماذا تكون بعض الشركات أكثر تعسفا في استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تطبقها وبالتالي التباين في طبيعة تأثير (ايجابي أم سلبي ) مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة ، بالإضافة لما سبق فانه يفسر التباين في مستويات التخطيط الضريبي بين الشركات المماثلة ، فمثل هذه الشركات لا تطبق آليات حوكمة جيدة وبها مشاكل وكالة تتمثل في وجود مستوى عالي من الانتهازية الإدارية لدى مديري هذه الشركات .

## ٦- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية المقترحة

### ٦/١النتائج

**يمكن بلورة أهم النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:-**

١- لا يوجد تحديد دقيق وواضح لمفهوم التخطيط الضريبي حيث يتم الخلط بينه وبين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي ، وهذا الخلط يعد السبب الأول من وجهة نظر الباحثة في تباين تأثير استراتيجيات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة الذي اتضح في الدراسات السابقة التي تم عرضها في الجزء النظر فهذا التباين يرجع إلى تسمية التهرب الضريبى بالتخطيط الضريبي التعسفي (غير مشروع).

٢- اغلب الدراسات السابقة أكدت على التأثير السلبي المعنوي لاستراتيجيات التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة وذلك عكس نتائج الدراسة التطبيقية للبحث ، وترى الباحثة أن تفسير ذلك أن هذه

الدراسات تناولت التخطيط الضريبي من منظور نظرية الوكالة والتي لا ترى سوى المخاطر المترتبة على تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي والتي من أهمها التعويضات والقضايا ضد الشركات والنظرة غير الأخلاقية للشركات التي يتم التأكد من تهربها الضريبي ولذا يجب الابتعاد والحد من ممارسات التخطيط الضريبي لأنه يؤدى إلى تخفيض قيمة المنشأة بسبب الانتهازية الإدارية للمديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المنشأة وحملة الأسهم.

٣- عند تناول التخطيط الضريبي من منظور أنه أداة فعالة لزيادة الإيرادات يعود بالنفع على حملة الأسهم حيث يتم تحويل هذه الإيرادات للاستثمار في بدائل جديدة يتبين أن تطبيق استراتيجيات التخطيط الضريبي تعظم من قيمة المنشأة وهو ما يتفق مع المفهوم الصحيح والدقيق للتخطيط الضريبي.

٤- دراسة تأثير مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في ضوء تطبيق آليات حوكمة الشركات يحول هذا التأثير من سلبي إلى ايجابي ويزيد من معنويته، بالإضافة لذلك تبين للباحثة من استعراض الدراسات السابقة اختلاف تأثير الآليات الداخلية للحوكمة ومستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة عند استخدام مقاييس أخرى لقياس قيمة المنشأة بخلاف نسبة (Tobin's Q) .

٥- دراسة تأثير مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة في ضوء الآليات الداخلية للحوكمة وأخذها في الاعتبار في نموذج انحدار قياس هذا التأثير هو ما يفسر لماذا تكون بعض الشركات أكثر تعسفا فى استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تطبقها وبالتالي التباين في طبيعة تأثير (ايجابي أم سلبي ) مستوى التخطيط الضريبي على قيمة المنشأة ، فمثل هذه الشركات لا توجد بها آليات حوكمة جيدة وعدم كفاية الإفصاح في تقاريرها المالية ووجود مستوى عالي من الانتهازية الإدارية لدى مديري هذه الشركات

٦- تعد لجنة المراجعة أهم آليات الحوكمة وأكبرها تأثيرا على استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تنفذها الشركات حيث ترى الباحثة أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة تؤثر تأثيراً ايجابيا معنويا على مستوى التخطيط الضريبي فهي الخاصية التي توازن بين فوائد ومخاطر التخطيط الضريبي.

٧- يوجد تأثير ايجابي معنوي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ) المتمثلة في استقلالية مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة ، حيث تأتى الخبرة المحاسبية والمالية في المرتبة الأولى من حيث التأثير .

٨- يوجد تأثير سلبي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم مجلس الإدارة على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة وترى الباحثة انه من الممكن تفسير ذلك بأنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة وتعددت الاجتماعات تتعارض الآراء وتختلف مما يؤثر سلبا على مستوى التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة

**٦/٢التوصيات**

**وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج توصى الباحثة ب:-**

١- أدراج مواد أو نصوص قانونية في قانون الضرائب ترشد الممول المصري إلى آليات يستخدمها في التخطيط الضريبي المشروع حتى لا يلجأ إلى التهرب الضريبي وان تنظر الإدارة الضريبية المصرية للتخطيط الضريبي على أنه أحد أدوات التخطيط المالي الحديث المشروع والذي يجب تفعليه لجذب الاستثمارات الأجنبية كما هو الوضع في الدول المتقدمة ، بحيث توازن هذه المواد أو القوانين الضريبية بين تحسين الإيرادات الضريبية ورغبة الحكومة في زيادة معدلات النمو والاستثمار في مصر .

٢- ضرورة مراجعة الإدارة الضريبة لموقفها بخصوص مادة التخطيط الضريبي وجميع نصوص القانون الضريبي المصري وخاصة الامتيازات والإعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة أو لمشروعات في مناطق معينة والتي تعتبر منفذ للتهرب الضريبي.

٣- تفعيل دور وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية لتتمكن من ترشيد دور مراقبي الحسابات عند تقديمهم للخدمات الضريبية (خاصة التخطيط الضريبي) لعملائهم وذلك للحد من تحوله لتهرب ضريبى .

٤- عقد دورات تدريبية ومؤتمرات وندوات ضريبية تشرف عليها الجمعيات المهنية الضريبية الدولية والمحلية بالتعاون مع الإدارة الضريبية المصرية للتعريف بأهمية التخطيط الضريبي وفوائده بالنسبة للشركات والمجتمع ككل وضرورة تعيين مستشار ضريبي في جميع شركات الاستثمار لتحقيق وفورات ضريبية تساهم في تعزيز قيمة هذه الشركات .

٥- ضرورة الإسراع في خطوات ميكنة جميع مراحل العمل الضريبي في مصر وتفعيل نظام الملفات الضريبية الالكترونية من فحص وربط وتحصيل لتخفيض تكلفة التحصيل الضريبي مما يخفض محاولات التهرب الضريبى ويزيد من الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية ويخفض من المنازعات القضائية بينهم .

٦- ضرورة مراعاة الدقة في صياغة القوانين الضريبية المحلية لمنع التداخل بينها أو وجود ثغرات بها والتي تعد السبيل الأول للتهرب الضريبي وبالتالي انخفاض الحصيلة الضريبية وضياع أهم مورد من موارد الإيرادات السيادية في مصر .

٧- تفعيل آليات الحوكمة في جميع الشركات لإسهامها الايجابي في تفعيل ممارسات التخطيط الضريبي والحد من محاولات التهرب الضريبي.

**٦/٣ البحوث المستقبلية المقترحة**

من أهم النقاط البحثية المقترحة :-

١- اثر اختلاف الحوافز الضريبية المقدمة من الحكومة لقطاعات معينة على مستوى التخطيط الضريبي في هذه القطاعات.
٢- أثر أتعاب الخدمات الضريبية على مستوى ممارسة التخطيط الضريبي .
٣- دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات ومستوى التخطيط الضريبي.
٤- دراسة العلاقة بين الاستثمار المؤسسي ومستوى التخطيط الضريبي.
٥- دراسة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية في الشركات ومستوى التخطيط الضريبي .
٦- أثر الملكية الإدارية والشركات العائلية على مستوى التخطيط الضريبي.
٧- تفعيل جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مجال حماية الوعاء الضريبي من التآكل ونقل الأرباح BEPS وأثر هذه الجهود على مستوى التخطيط الضريبي الدولي.
٨- العلاقة بين الازدواج الضريبي ومستوى التخطيط الضريبي الدولي في الشركات متعددة الجنسيات.
٩- العلاقة بين المشتقات المالية ومستوى التخطيط الضريبي.

## ٧- المراجع

### ١/٧ مراجع باللغة العربية


١- إبراهيم.نبيل عبد الرؤوف ،(٢٠١٢) ،" نموذج مقترح لقياس آثر التخطيط الضريبي على الأداء المالي للشركات المتداولة في سوق المال المصري (دراسة ميدانية تطبيقية)"، مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة- جامعة عين شمس،مجلد ١٦،العدد٢.
٢- الزكي . نرفانا أمين محمد ،(٢٠١٥)، "قياس أثر التخطيط الضريبي على تعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية "، مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة- جامعة عين شمس،مجلد ١٩،العدد٤.
٣- الشيخ .هدى حسين،(٢٠١٦)،"إطار مقترح للحد من عمليات التخطيط الضريبي التعسفي في مشروعات المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص :دراسة ميدانية "،مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة- جامعة عين شمس، يوليو ،مجلد ٢٠،العدد٢
٤- العادلى.عبد الله محمد ،(٢٠١٤) ،"تحديات التخطيط الضريبي "،المؤتمر الضريبي الحادي والعشرين:إعادة بناء المنظومة الضريبية تحقيقاً للعدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية- الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب،القاهرة ، مصر،يونيه، مجلد١ .

٥- سامي.مجدي محمد ،(٢٠١١) ،"دراسة تحليلية للعلاقة بين فعالية لجان المراجعة ومخاطر المراجعة –دراسة نظرية ميدانية "، مجلة التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا ،العدد١ .

٦- عبد الخالق .أسامة على ،(٢٠١٥) ،"مدى توافر الموضوعية بين التخطيط الضريبي المشروع وغير المشروع AGGRESSIVE & NON- AGGRESSIVE TAX PLANNIG "، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين :تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- القاهرة- مصر –يونيه- مجلد ٣.

٧- عبد الفتاح . سعيد توفيق ،(٢٠١٣) ،" علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية : دراسة اختباريه "، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم المحاسبة ،كلية التجارة ، جامعة الزقازيق

٨- عبد اللطيف . عارف محمد ، (٢٠١٥) ،" العلاقة بين الضريبة المؤجلة والتخطيط الضريبي وأثر الحوكمة الضريبية عليهما"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين :تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- القاهرة- مصر –يونيه- مجلد ٣.

٩- على .صالح حامد و عبد الرحمن .عبد الرحمن عبد الله ،(٢٠١٤) ،" دراسة تحليلية للعلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة السودانية :دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السودانية "، مجلة الفكر المحاسبي – كلية التجارة- جامعة عين شمس،مجلد ١٨،العدد٤.

١٠-محمد. سعيد عبد المنعم ،(٢٠١٠)، "مفاهيم ومبادئ التخطيط الضريبي لخدمة المستثمرين "، المؤتمر الضريبي السادس عشر :الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب- القاهرة- مصر – يونيه- مجلد١

١١-محمود . هدي عبد الغنى ،(٢٠١٦) ،" دور التخطيط الضريبي في إدارة الأرباح وتحقيق وفورات اقتصادية "، مجلة المال والتجارة، مصر ، العدد٥٦٦.

١٢- الدليل المصري لحوكمة الشركات ، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية – الإصدار الثالث- أغسطس ٢٠١٦.

**٢/٧المراجع باللغة الانجليزية**

1- Abbott J. Lawrence, Gunny A. Katherine, and Zhang T. Chunqi ,(2013) ," When the PCAOB Talks, Who Listens? Evidence from Stakeholder Reaction to GAAP-Deficient PCAOB Inspection Reports of Small Auditors", Auditing: A Journal of Practice & Theory , Vol. 32, No. 2, pp. 1-31

2- Abdul Wahab, N.and Holland, K. ,(2012), “Tax planning, corporate governance and equity value”, The British Accounting Review, Vol. 44, pp111-124.

3- Abdullah .S, Nahar ,(2016),”Corporate Governance Mechanisms and The Performance of Malaysian Listed Firms”, Corporate Ownership & Control , Vol. 14, Issue. 1, 2016, pp 384-398.

4-Aldamen. H , Duncan. K , Kelly .S, and Nagel.S,(2012),”Audit Committee Characteristics and Firm Performance during The Global Financial Crisis”, Accounting & Finance ,No. 52, pp971-1000, Available online at http://epublications .bond .edu.au/ business _pubs/664

5- Almaqoushi. W and Powell . R,(2017), “Audit Committee Indices, Firm value, and Accounting Outcomes”, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2959718

6- Al-Matari .Y, Al-Swidi.A, Fadzil .F and Al-Matari .E,(2012),”Board of Directors, Audit Committee Characteristics and Performance of Saudi Arabia Listed Companies”, International Review of Management and Marketing Vol. 2, No. 4, pp.241-251,ISSN: 2146-4405

7- Armstrong Christopher S, Blouin Jennifer L , Jagolinzer Alan D and Larcker David F. ,(2015),” Corporate governance, incentives, and tax avoidance”, Journal of Accounting and Economics,Vol 60,pp1-17

8- Assidi . S, Aliani. K and Omri .M,(2016),”Tax optimization and the firm's value: Evidence from the Tunisian context”, Borsa_Istanbul Review. No 16/Available online at www.sciencedirect.com

9- Atwood T. , Drake M., Myers J. and Myers L.,(2012) ,”Home Country Tax System Characteristics and Corporate Tax Avoidance: International Evidence, The Accounting Review ,Vol. 87, No. 6 ,pp. 1831-1860.

10- Boussaidi Ahmed and Hamed Mounira,(2015),” The Impact of Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness: Empirical Evidence from Tunisian Context “,Journal of Asian Business Strategy, Volume 5, Issue 1, pp. 1-12

11- Chan , Kam C. and Li ,Joanne,(2008),”Audit Committee and Firm Value:Evidence on Outside Top Executives as Expert-Independent

Directors", J. Corporate Governance,Vol.16, No.1, January .Use the "Insert Citation" button to add citations to this document.

12- Chen Xudong, Na Hu, Wang Xue and Tang Xiaofei, (2014) "Tax avoidance and firm value: evidence from China", Nankai Business Review International, Vol. 5 Issue: 1, pp.25:42 , www .emeraldinsight .com/2040-8749.htm

13-Desai, M. and Dharmapala, D. ,(2009)," Corporate tax avoidance and firm value", The Review of Economics and Statistics, No 91,pp537-546.

14- Dhaliwal . Dan , Gal-Or.Ronen , Naiker.Vic and Sharma S. Divesh (2013)," The Influence of the Audit Committee on Auditor Provided Tax Planning Services", Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2259314

15- Dyreng Scott D, Hanlon Michelle and Maydew Edward L,(2010)," The Effects of Executives on Corporate Tax Avoidance", The Accounting Review,Vol.85, Issue .4.

16- Gurusamy Palaniappan,(2017)," Board Characteristics, Audit Committee and Ownership Structure Influence on Firm Performance of Manufacturing Firms in India", International Journal of Business and Economics Research,Vol.6,No. 4,,pp73-87

17- Ilaboya , O., Izevbekhai ,M and Ohiokha,F,(2016),'' Tax Planning and Firm Value: A Review of Literature", journal of Business and Management Research ,Vol. 5, No. 2; Available online at http://bmr.sciedupress.com

18- Katharine .D, Goldman . N and Lusch. S,(2016)," Do Income Tax-Related Deficiencies in Publicly Disclosed PCAOB Part II Reports Influence Audit Client Financial Reporting of Income Tax Accounts? ", The Accounting Review, Vol. 91, No. 5, September , pp. 1411-1439

19- Kawor, S. and Kportorgbi ,H,(2014)," Effect of Tax Planning on Firms Market Performance: Evidence from Listed Firms in Ghana" ,International Journal of Economics and Finance,Vol.6,No.3.

20- Khaoula Aliani and Ali, Zarai Mohamed,(2012)," The board of directors and the corporate tax planning: Empirical Evidence from

Tunisia", International Journal of Accounting and Financial Reporting, ISSN 2162-3082, Vol. 2, No. 2,pp142-157.

21- Khan. A, Tanveer.S and Malik .U,(2017),"An empirical analysis of corporate governance and firm value: Evidence from KSE-100 Index", Accounting,No. 3,pp 119-130,available at Homepage : www.GrowingScience.com/ac/ac.html

22- Kipkoech, S. Richard,(2016),"Audit Committee Size, Experience and Firm Financial Performance. Evidence Nairobi Securities Exchange, Kenya", Research Journal of Finance and Accounting,Vol.7, No.15,pp87:95

23- Krishnan, Jagan and Lee Jone. 2009. Audit committee financial expertise, litigation risk, and corporate governance. Auditing: A Journal of Practice and Theory,Vol 28,pp 241-261

24- 25- Krishnan Gopal and Visvanathan Gnanakumar,(2011)," Is There an Association between Earnings Management and Auditor-Provided Tax Services?", JATA American Accounting Association,Vol. 33, No. 2 ,pp. 111-135.

25- Kubick .T , Lynch .D , Mayberry .M and Omer .T,(2016) ," The Effects of Regulatory Scrutiny on Tax Avoidance: An Examination of SEC Comment Letters", The Accounting Review, Vol. 91, No. 6 ,November ,pp. 1751-1780

26- Lanis Roman and Richardson Grant,(2011) ,"The Effect of Board of Director Composition on Corporate Tax Aggressiveness", Journal of Accounting and Public Policy, No .30(1),pp 50-70.

27- Lei Ling,(2008) ,"Auditor-provided Tax Services and 'Last-chance' Earnings Management: The Importance of Audit Committees", Ph.D.,University of Connecticut.

28- Lestari N. and Wardhani R.,(2015)," The Effect of the Tax Planning to Firm Value with Moderating Board Diversity", International Journal of Economics and Financial Issues, No. 5(Special Issue),pp 315-323.

29-Lisic L. Ling,(2014),"Auditor-Provided Tax Services and Earnings Management in Tax Expense: The Importance of Audit Committees", Journal of Accounting,Auditing & Finance,Vol. 29,No.3,pp340-366

30- Minnick. K and Noga .T , (2010),"Do corporate governance characteristics influence tax management ?", Journal of Corporate Finance ,No .16,pp.703-718

31- Nasser ,Elsayed,(2015),"Audit Committee Effectiveness: Relationship with Audit Committee Characteristics and Interaction with the Internal Audit Department: Case of Egypt", journal of Accounting & Marketing, Vol 4, Issue 2

32- Rego, S. and Wilson, R.,(2012) ," Equity risk incentives and corporate tax aggressiveness", Journal of Accounting Research, No. 50,pp775-810.

33- Rego O. ,Cazier A., Tian S. and Wilson J. ,(2015)," The Impact of Increased Disclosure Requirements and the Standardization of Accounting Practices on Earnings Management Through the Reserve for Income Taxes", Review of Accounting Studies, Vol. 20, No. 1, pp 436-469

34- Richardson Grant ,Taylor Grantley and Lanis Roman ,(2013)," The impact of board of director oversight characteristics on corporate tax aggressiveness:An empirical analysis", J. Account. Public Policy,No. 32 ,pp68-88.

35- Robinson R. John , Xue Yanfeng and Zhang H. May,(2012), "Tax planning and financial expertise in the audit committee", August 31, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=2146003

36- Wang. Xiaohang, (2010)," Tax avoidance, corporate transparency, and firms value, Ph.D.The University of Texas at Austin.

37- Wilson, R.,( 2009) ," An examination of corporate tax shelter participants", The Accounting Review,Vol 84,pp 969-999.